وزارة التعـــليم العـــالي والبـــحث العـــلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد دولي

تحت عنوان:

حماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي

-دراسة حالة الصين-

من إعداد الطلبة:
- رتيبة سليماني
- نسيم بودوخة

إشراف الأستاذة:
- مريم كفي

السنة الجامعية: 2022/2021

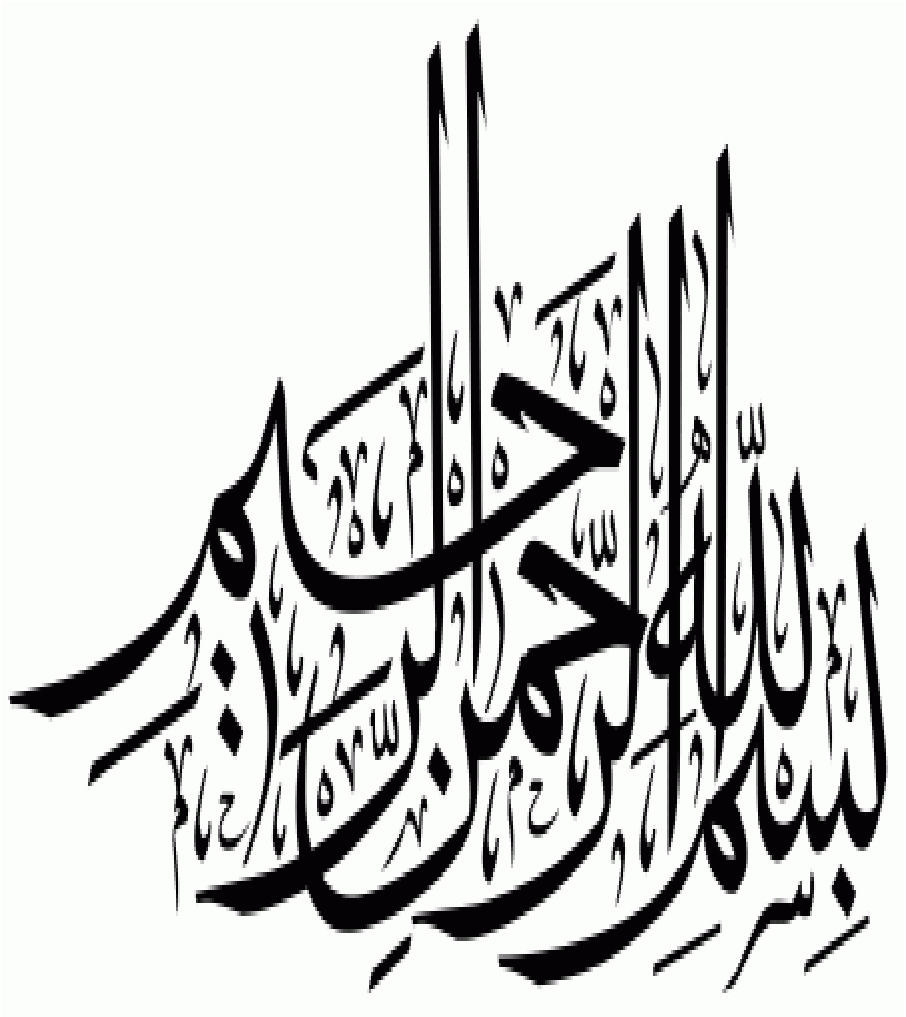
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

قال تعالى [وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ] " لقمان: 12"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

أما بعد:

- ✓ فإنني أشكر الله وافر الشكر أن وفقنا وأعاننا على اتمام هذه المذكرة، ثم أو جه آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى الاستاذة " كفي مريم" المشرفة على المذكرة التي منحتنا الكثير من وقتها، وكان للرحابة صدرها وسمو خلقها وأسلوبها المميز في متابعة المذكرة وأكبر الأثر على المساعدة في اتمام هذا العمل، واسأل الله العلي القدير أن يجازيها خير جزاء وأن يكتب صنيعها في موازين حسناتها.
- ✓ كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة دكاترة وأساتذة كلية الاقتصاد لوقوفهم بجانبنا طيلة سنتي الدراسة وكذا الطاقم الإداري.
- ✓ كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

الإهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

- الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.
- لكل العائلة خاصة أخواتي اللاتي دائما يساندنني ولا يزلن يساندنني دائما: دلال، سهام، نريمان، سارة وإخوتي وأولادهم حفظهم الله ورعاهم
- إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم: إيمان، إلهام، سعدة.
- إلى رفيق دربي صديقي مهدي عبد الرحيم؛
- إلى زميلي بالمذكرة والدراسة والعمل بودوخة نسيم؛
- إلى كل قسم الاقتصاد وجميع دفعة 2022.

جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج

إلى كل من لهم أثر على حياتنا، وإلى كل من أحبتهم قلوبنا، ونسائم أقلامنا

رتيبة

الإهداء:

ما أجمـــل أن يجـــــــود المرء بأغلـــــــى ما لديـه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى هي ذي ثمرة جهدي أهديهـــا اليوم، هي هديـــــــة أهديهـــــــا إلـــــى:

والـــدي الغـــــــــالي حفظـــــــه الله؛

أمـــــــي العـــــزيزة أطـــال الله عمرها؛

زوجتـــي وأولادي جعلهم عضـــدا لي دائما؛

وإلـــى كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل.

نسيم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما يسمى بالاقتصاد الرقمي والذي يعني في مجمله استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع نواحي الاقتصاد والاعتماد على الابتكار من خلال استصدار تشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ابراز مفاهيم الاقتصاد الرقمي وكذا الملكية الفكرية وتشخيص واقعها في الصين، من الوقوف على أبرز التحديات التي تواجهها الملكية الفكرية في ظل هذا النوع الجديد من الاقتصاد والبحث والوقوف على ابرز التحديات التي تواجهها الملكية الفكرية في ظل هذا النوع الجديد من الاقتصاد والبحث عن الآليات الواجب اتخاذها من قبل الدولة الصينية والتي تمكن من تخطي هذه الحواجز.

وقد اعتمدنا في ذلك على عدة أساليب احصائية كالنسب المئوية، التحليل البياني والاعمدة البيانية.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها

- أحرزت الصين تقدما هائلا في اقتصادها الرقمي، وهذا ما نتج عنه ظهور تحديات جديدة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.
- واجهت الحكومة الصينية ظهور التحديات الجديدة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بسن قوانين جديدة وتكييف قوانينها الداخلية مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة وخصوصا اتفاقية تريبس الخاصة بالملكية الفكرية.
- إن امتلاك القوة الرقمية يؤدي إلى اقتصاد رقمي قوي وهذا ما يسمح بتعزيز مكانة الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهذا ما جعل الدول خاصة المتقدمة منها تعمل على تطوير المتغير التكنولوجي والذي أصبح عامل قوة للدول، إذ تعد الصين من الدول الرائدة عالميا في مجال البحث والتطوير.

وتم التوصل إلى ضرورة تعزيز تنفيذ مشروع حماية حقوق الملكية الفكرية، ووضع قواعد فعالة للبيانات لضمان الخصوصية الشخصية والأمن القومي، وشروط إسباغ الحماية القانونية على الإنتاج الذهني بحيث يكون مصنفا جديرا بالحماية لم تتغير تسميتها أو ماهيتها في ظل البيئة الرقمية، فالعمل الفكري سواء في ظل البيئة الرقمية أو خارجها محمي متى توافرت به شروط حماية المصنف من أصالة، وتجسيد محسوس للمصنف، إلا أن بعض هذه المتطلبات قد لحقتها بعض التغيرات حتى يتلاءم ويتوافق تطبيقها في هذه البيئة الرقمية

الكلمات المفتاحية

الحماية، الملكية الفكرية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاقتصاد الرقمي.

ABSTRACT:

This study are intended to know the revolution that has enabled developed countries to transform their economies into the so-called digital economy, which in total means the use of information and communication technology in all aspects of the economy. And relying on innovation and creativity, and this suggests taking measures to protect this innovation through the issuance of legislation to protect intellectual property rights, where we aim through this research to highlight the concepts of the digital economy as well as intellectual property and to diagnose its reality in china. By standing on the most prominent challenges faced by intellectual property in light of this new type of economy, and searching for the mechanisms to be taken by the Chinese state, which would be able to overcome these barriers.

The results of the study showed that china has made tremendous progress in its digital economy. This resulted in the emergence of new challenges in the field of intellectual property rights protection. The Chinese government faced it by enacting new laws and adapting its internal laws to the laws of the world trade organization, especially the TRIPS agreement on intellectual property.

Keywords: protection, intellectual property, information and communication technology, digital economy.

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير	III
الاهداء	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	أ_د
الفصل الأول: الملكية الفكرية والاقتصاد الرقمي (مدخل نظري)	02
تمهيد الفصل الأول:	02
المبحث الأول: مفاهيم حول الملكية الفكرية	03
المطلب الأول: مفهوم وأنواع الملكية الفكرية	03
المطلب الثاني: أهم الاتفاقيات المنظمة للملكية الفكرية ودواعي حمايتها	07
المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الاقتصاد الرقمي	13
المطلب الأول :مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي	13
المطلب الثاني: فوائد ومخاطر الاقتصاد الرقمي	17
المبحث الثالث: متطلبات الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظله	21
المطلب الأول : متطلبات الاقتصاد الرقمي والمؤشرات التكنولوجية	21
المطلب الثاني :استراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي	29
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: حماية الملكية الفكرية في الصين في ظل الاقتصاد الرقمي	35
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: تطورا لاقتصاد الرقمي الصيني	36
المطلب الأول :تطور الاقتصاد الصيني	36
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي الصيني	39
المبحث الثاني: واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين	41
المطلب الأول :واقع قوانين حماية الملكية الفكرية في الصين	41
المطلب الثاني: آليات حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين	45
المبحث الثالث: سياسة الصين لحماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي	49
المطلب الأول :التدابير المتخذة لحماية الملكية الفكرية والنتائج المحققة في الصين	49
المطلب الثاني :التحديات الراهنة و الإستراتيجية المستقبلية لحماية الملكية الفكرية	56

في الصين	
خلاصة الفصل الثاني	59
الخاتمة	61
قائمة المراجع	65

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الاقتصاد الرقمي للصين للمدة _ 1999_ 2018	51
02	ملخص لأهم التعديلات التي عرفتها قوانين حقوق الملكية الفكرية في الصين	57

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أقسام الملكية الفكرية	09
02	المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الاجمالي العالمي لعام 2015	33
03	أرباح أهم المنصات الرقمية في الصين	67

مقدمة عامة

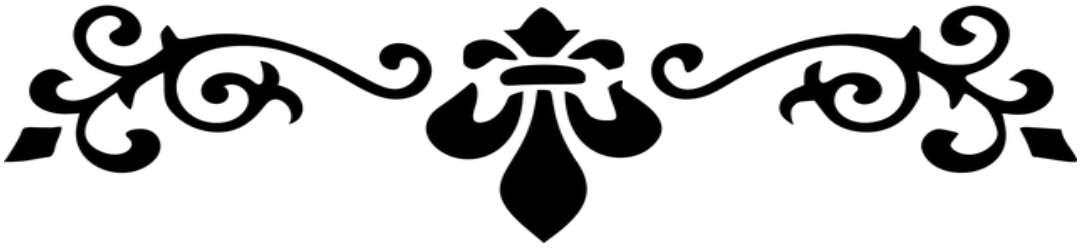

إن التطور المتسارع في وسائط تكنولوجيا المعلومات والاعتماد الواسع على الوسائط الالكترونية وما ترتب عليه من تغيير في طبيعة وسلوكيات المجتمع أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرائق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وظهور الحاجة إلى تطوير الاقتصاد بما يواكب هذه التطورات بما يعرف بـ ' اقتصاد المعلومات"، الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد ومبنية على الابداع الفكري، وهذا ما يتطلب وضع آليات لحماية هذا الابداع الفكري وضمان استمراريته.

إن حرص صانعي القرار في المجتمع الدولي على التحرير المنشود في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات دفعتهم إلى تبني آلية تحمي التكنولوجيا التي تحملها السلع والخدمات محل التجارة، بحيث تقف هذه الآلية حائلا أمام ذرائع بعض الدول التي تعمل على إعاقة حرية التجارة الدولية بدعوى الخوف من القرصنة والتقليد الذي تتعرض لها منتجاتها، وقد وجد المجتمع الدولي ضالته في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية، تريبس TRIPS، خصوصا وأن التسابق نحو التفوق التكنولوجي لم يعد حكرا على الدول المتقدمة السباقة في هذا المضمار بل تعداه إلى بعض الدول النامية التي تبوأت مكانة مرموقة بين الدول الصناعية، ولم يكن لزاما عليها لتصل إلى ما وصلت إليه أن تمتلك وسائل انتاج التكنولوجيا بل كان يكفيها أن تمتلك القدرة على كشف أسرار التكنولوجيا التي تحملها المنتجات الواردة إليها وتقليدها.

وقد أثارت هذه الوضعية حفيظة الدول المتقدمة التي لم تدخر جهدا للتعبير عن استيائها من القرصنة التي تكبدها خسائر وتجعلها متحفظة في تعاملها مع الدول القادرة على التقليد، إن الدول النامية باختبارها لهذا الأسلوب تعبر عن حقها كما تعتقد في امتلاك التكنولوجيا واللحاق بركب التطور الذي تخلفت عنه بسبب وقوعها تحت الاحتلال واستنزاف ثرواتها، وتعتبر التقليد رد فعل عن التضييق الذي تلاقيه من الدول المتقدمة بسبب ارتفاع تكاليف اقتناء التكنولوجيا المتطورة.

وتعد الصين من البلدان التي أقلقت مضاجع قادة الدول الصناعية ومن أكثر الحالات إثارة للجدل، إذ جعلتهم يقفون مكتوفي الأيدي أمام إصدارها على انتهاك حقوق الملكية الفكرية قبل أن تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة في أواخر عام 2001.

لقد كان تحول الصين نحو الاقتصاد الحر، بالكيفية التي تنسجم مع أوضاعها، والإصلاحات التي مضت فيها قدما في مجال حقوق الملكية الفكرية لتتوافق قوانينها مع اتفاقية تريبس محط أنظار العالم إلى غاية الانضمام الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة عندها ربما تستطيع الدول الأعضاء التي لها مصالح في الصين أن تتنفس الصعداء، ويكون بمقدورها مزاولة أنشطتها في الصين وتحويل التكنولوجيا إليها بمختلف الطرق دون خوف أو تردد.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم حماية الملكية الفكرية في ظل التحول الرقمي في الصين؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما مدى تطور الاقتصاد الرقمي على المستوى الدولي وخاصة في الصين ؟

_ ما مدى مساهمة تطور الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل مشهد الملكية الفكرية في الصين؟

1. فرضيات الدراسة:

– يؤدي تطور الاقتصاد الرقمي إلى اتخاذ خطوات فعالة لحماية الملكية الفكرية عن طريق سن وتكييف القوانين في هذا المجال

_ وجود تطور كبير للاقتصاد الرقمي العالمي .

– يؤدي تطور الاقتصاد الرقمي إلى تطور طرق خرق قواعد الملكية الفكرية، وبالتالي صعوبة تحكم الحكومات في هذا المجال.

2. أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاهمية التي تكتسبها حماية الملكية الفكرية خاصة في ظل اقتصاد مبني على قوة التكنولوجيا والتي تعد من أهم مصادر القوة في النظام العالمي الجديد فقط أدى انتشار الوسائط التكنولوجية إلى زيادة التأثيرات الفاعلة للأنظمة الرقمية في القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، فضلا على أن هذا التحول الرقمي سيؤثر على النظام التقليدي للملكية الفكرية بما يؤدي إلى إعادة تشكيل مشهدها العالمي

3. أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة على:

_ التعريف بالملكية الفكرية وأنواعها مع التركيز على الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات منها.

_ تحديد مؤشرات الاقتصاد الرقمي والفوائد المترتبة على التحولات الرقمية.

_ دراسة الاستراتيجية الصينية في مجال حماية الملكية الفكرية.

4. أسباب ودوافع اختيار الدراسة :

هناك مجموعة من الاسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع والتي تتمثل في:

_ وجود اهتمام خاص بالموضوع والميل للدراسة والتعمق في مجال حماية الملكية الفكرية لارتباطها بطبيعة عملنا في إدارة الجمارك

_ الاقتصاد الرقمي من المصطلحات الحديثة التي دخلت علم الاقتصاد

_ عدم تناول الموضوع بكثرة وتزايد الاهتمام به

5. منهج الدراسة:

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي لمحاولة التعريف بحقوق الملكية الفكرية وتقديم معلومات ومصطلحات حول الاقتصاد الرقمي، كما لجأنا للأسلوب التحليلي لإبراز وضعية الملكية الفكرية والإجراءات المتخذة لحمايتها في الصين

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة للبحث في الحدود المكانية: حيث يتم اختيار الصين كنموذج للدراسة، أما الحدود الزمانية، الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020.

7. الدراسات السابقة:

لابد لنا من استعراض الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع قريبة من موضوعنا هذا، وذلك وفق الآتي:

- دراسة مقدمة من قبل فيان فاروق الجزراوي من أجل الحصول على ماجيستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الاقتصادية الدولية بعنوان ** تطورات الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على مكانة الدولة في النظام العالمي ** بجامعة النهرين _ العراق_ سنة 2021 ، حيث قامت الباحثة بالتطرق إلى نشأة وتطور الاقتصاد الرقمي مع وصف وتحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، فضلا عن دراسة المشاهد المستقبلية للاقتصاد الرقمي وانعكاساته على مكانة الدولة في النظام العالمي، حيث خلصت الدراسة إلى أن من يمتلك القوة الرقمية يمتلك المكانة الدولية الفاعلة في النظام العالمي الجديد، وهذا ما أدركته الصين، حيث سعت إلى تعزيز اقتصادها الرقمي من جانبين: الأول في تسريع التصنيع الرقمي من أجل تقوية الصناعات الجديدة، والثاني في تعزيز رقمنة الصناعات
- دراسة مقدمة من قبل مصعب علي أبو صالح من أجل الحصول على ماجيستير في إدارة السياسة الاقتصادية بعنوان _ (واقع الملكية الفكرية وأثره على الاستثمار في قطاع تكنولوجيات المعلومات في فلسطين) ، بجامعة النجاح الوطنية في نابلس _ فلسطين – لسنة 2016
- حيث تناول الباحث ماهية الملكية الفكرية، نشأتها وأنواعها، ثم تطرق إلى القوانين والاتفاقيات الدولية وآثارها في تطبيق حقوق الملكية الفكرية مع تبيان أثر الملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات ودراسة واقع الملكية الفكرية في فلسطين2021 لعام، حيث خلصت الدراسة إلى أن وجود بيئة قانونية مناسبة لحماية الملكية الفكرية تشجع على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهذا لا يكون إلا بإقرار قوانين فاعلة لحماية الملكية الفكرية، مع السهر عل تطبيقها، وهذا بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وكذا فرض المؤسسات العاملة في مجال لمنتجات ذات الملكية الفكرية بدلا من الرضوخ لطلبات المستهلك نحو السلعة المقرصنة الأرخص
- وقد تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة في التطرق إلى تطور الاقتصاد الرقمي ومدى انعكاساته على واقع الملكية الفكرية، من خلال عرض الاقتصاد الرقمي كنظام تكنولوجي أسهم في تحسين قوانين حماية الملكية الفكرية، في حين أن الدراسات السابقة تناولت العلاقة بينهما بالتركيز على التأثير السلبي لتطور التقنية الرقمية على مختلف أنواع الملكية الفكرية وتأثير البيئة القانونية للملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

8. هيكل الدراسة :

من أجل الاحاطة بمفاصل البحث جميعها تم تقسيمه إلى فصلين

فقد تضمن الفصل الأول: الإطار النظري للملكية الفكرية والاقتصاد الرقمي، وذلك في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: الملكية الفكرية المفهوم والأنواع وأهم الاتفاقيات المنظمة لها أما المبحث الثاني فتناول الاقتصاد الرقمي المفهوم، الفوائد والمخاطر وتناول المبحث الثالث مؤشرات الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظله.

أما الفصل الثاني فتضمن: تأثير الاقتصاد الرقمي على حماية الملكية الفكرية في الصين، إذ تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول: واقع حماية الملكية الفكرية في الصين، أما المبحث الثاني فتضمن تطور الاقتصاد الرقمي الصيني، بينما تضمن المبحث الثالث جهود الصين في حماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي.

الفصل الأول:

الملكيـة الفكريـة والاقتصـاد الرقـمي (مدخـل نظري)

تمهيد:

ظهر مصطلح الملكية الفكرية لأول مرة عام 1440، وبدأ بالتطور بشكل كبير عبر السنوات، وبطرق مختلفة، منها تطور قانوني وتطور اقتصادي وتطور اجتماعي، وذلك مع التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، التي أنتجت تحولات كبيرة في البيئة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى ظهور وانتشار العولمة وما صاحبها من انفجار معرفي كبير، وإلغاء الحدود المكانية، إذ تمت عملية التواصل والترابط عن طريق شبكة المعلومات الدولية – الانترنت –الذي كان نتاج الثورة المعلوماتية والتكنولوجية. ولذلك تم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في علم الاقتصاد لتسهيل العمليات الاقتصادية وتحقيق أعلى ربح فظهر الاقتصاد الرقمي الذي يعد عملية التفاعل والتناسق بين الاقتصاد والتكنولوجيا.

من خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على هذه المصطلحات من حيث تعريفها وتطورها، دواعي حماية حقوق الملكية الفكرية وكذا فوائد ومخاطر الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال المباحث التالية: المبحث الأول: مفاهيم حول الملكية الفكرية، المبحث الثاني مفاهيم نظرية حول الاقتصاد الرقمي والمبحث الثالث متطلبات الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظله

المبحث الأول: مفاهيم حول الملكيـــــة الفكريــة

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من الظواهر التي تشغل اهتمام عدد كبير من دول العالم سيما المتقدمة منها، ومرد ذلك كون هذه الأخيرة تستحوذ على حصة الأسد من مثل هذه الحقوق، ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الانشغال سيتم التطرق إلى مفهومها، أنواعها وكذا دواعي حمايتها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الملكية الفكرية

إن مصطلح الملكية الفكرية عبارة عن كلمة مركبة من شقين ولكل شق منهما معنى مختلف، فالأول يتعلق بالملكية (الملك)، والثاني يتعلق بالفكرية (الفكر)، ومن هنا كان من الواجب تعريف كل كلمة على انفراد قبل تعريف المصطلح ككل.

الفرع الأول: تعريف الملكية الفكرية

الملكية اصطلاحا حسب رأي القانون: اختصاص بالشيء يمنع الغير منه، ويتبع لصاحبه حق التصرف فيه مباشرة إلا سبب شرعي.

أما الفكر من الناحية الاصطلاحية: " إعمال الخاطر في الشيء وهناك العديد من التعريفات لمصطلح الملكية الفكرية، ولعل أبرز هذه التعريفات:

عرفت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية حقوق الملكية الفكرية على أنها: "حقوق يمنحها المجتمع إلى الأشخاص أو المؤسسات بصورة رئيسية لأعمالهم الإبداعية كالاختراعات والمؤلفات الأدبية والأعمال الفنية والرموز والأسماء والصور والتصاميم المستخدمة في التجارة بشكل أساسي، فهي تمنح المبدع حقا في منع الآخرين من استعمال ما يملكه بصورة غير مسموح بها وبدون موافقة المالك لمدة محدودة من الوقت" [1].

كما تعرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (*WIPO*) الملكية الفكرية على أنها: "أفكار إبداعية ينتجها العقل البشري فهي مضافات أدبية أو فنية من رموز وأسماء وصور كما تشمل اللوحات الزيتية والمنحوتات والصور الشمسية والتصميمات العمرانية في البناء والروايات والمسرحيات والقصائد الشعرية وما شابه ذلك". وتشير الويبو إلى وجود ما يسمى بالحقوق المجاورة لحق المؤلف كحقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات المرئية والصوتية في تسجيلاتهم ومنتجي ومحطات وهيئات البث في حفظ حقوق بثهم للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، كما تشمل الملكية الصناعية والتي تضم العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية[2].

---

[1] الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسات التنمية، 2003.

[2] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بحث عما هي الملكية الفكرية (2014)

ومما سبق ذكره من تعاريف مختلفة للملكية الفكرية، فإننا يمكن تعريفها على أنها نتاج فكرة إبداعية متميزة للعقل البشري يمكن تحويلها إلى منتوج مادي ومعنوي، وتكون ملكا لصاحبها يستطيع الاستفادة منها ماديا لعدة سنوات، وتبقى الاستفادة الأدبية إلى ما لا نهاية كحقه في نسبها إليه، وهي حق من حقوقه، واجب حمايته عن طريق القوانين والانظمة المطبقة.

الفرع الثاني: أقسام الملكية الفكرية

تقسم الملكية الفكرية عالميا حسب اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (*TRIPS*) كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: أقســـام الملكية الفكرية [1]

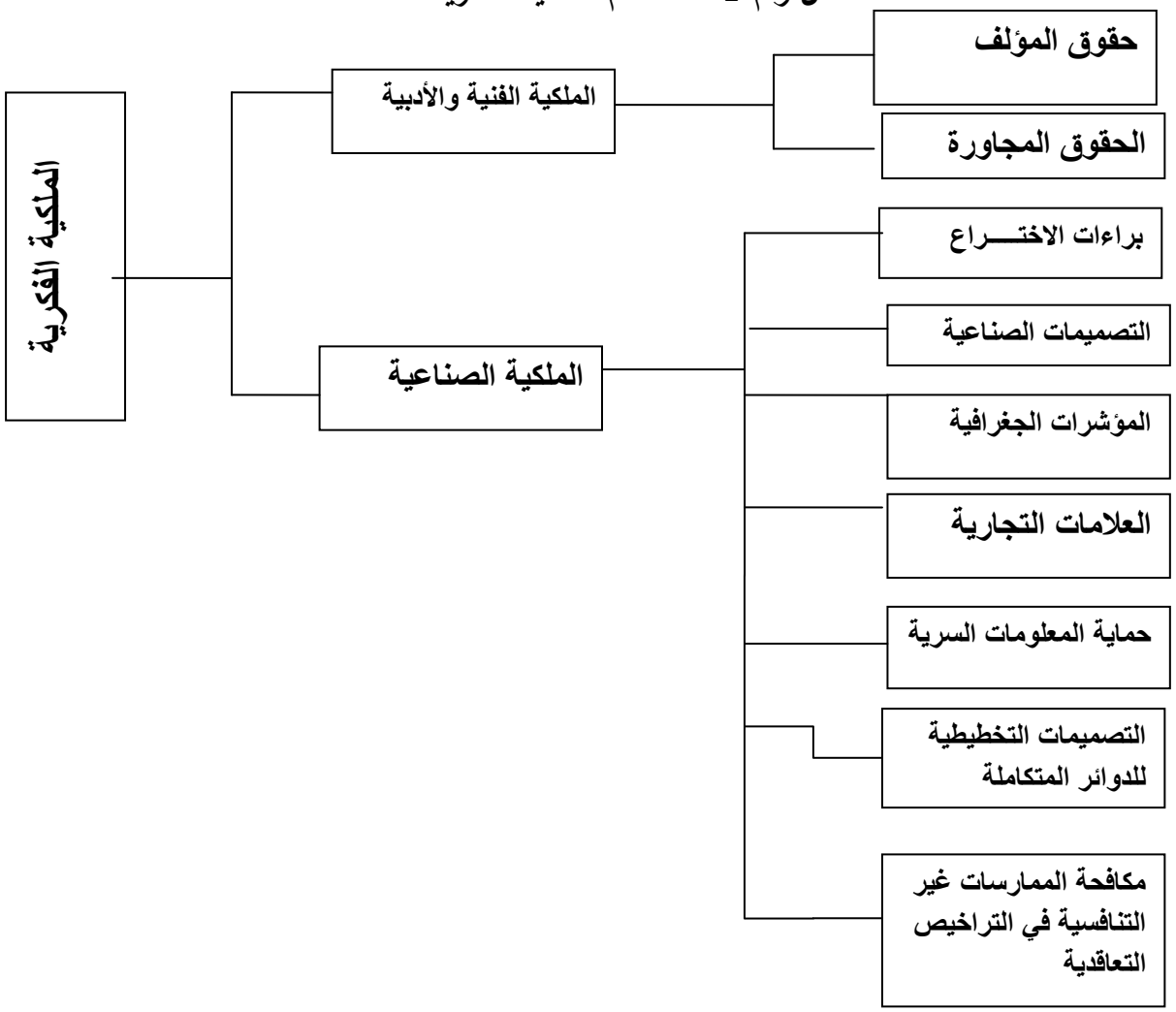

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان مصر، 2010، ص 4.

[1] هذا التقسيم كما ورد في اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان مصر، 2010، ص 4.

أولا: الملكية الفكرية الفنية والأدبية: وهي كل عمل في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة التعبير عنه أو شكله وكيفما كانت طريقة تقييمه أو الغرض المراد منه، حيث يعتبر ملكا لمؤلفه.

1. **حقوق المؤلف:** حيث يعتبر هذا الحق وسيلة رئيسية لحماية المؤلفين والمبدعين، ويمكن اعتباره حق من نوع خاص يحوي شقين معنوي أدبي ومادي، فكما للمؤلف حقوقا أدبية يجب حمايتها والحفاظ عليها، فإن له حق في استغلال إنتاجه الفكري ماديا والاستفادة منه حسب ما نصت عليه اتفاقية بيرن لحماية الملكية الأدبية وحقوق المؤلف [1].
2. **الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف:** هي الحقوق المجاورة لحق المؤلف وهي عبارة عن حقوق فناني الأداء من ممثلين وموسيقيين في أدائهم، وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية كتسجيلات الأشرطة والأقراص المدمجة في تسجيلاتهم، وحقوق هيئات الإذاعة في برامجها الإذاعية والتلفزيونية.

ثانيا: الملكية الفكرية الصناعية

وهو المصطلح العام لكل أنواع الملكية التي يوجد لها تطبيق صناعي كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، والبيانات الجغرافية، ويمكن أن تكون الملكية الفكرية الصناعية ذات طبيعة تقنية أو تجارية، حيث تشمل الأول براءات الاختراع أو النماذج الصناعية، بينما تشمل الثانية ما يكمن تحويله إلى ممتلكات تجارية كالعلامات التجارية، والبيانات الجغرافية والأسرار التجارية. ولقد قسمت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (*TRIPS*)، الملكية الصناعية إلى عدة أنواع:

1. **براءات الاختراع:** وتعتبر كاتفاق بين المخترع والدولة بحيث تمنع الأخيرة أي شخص أو مؤسسة من صنع أو بيع أو عرض أو استعمال الاختراع المراد حمايته داخل حدود الدولة الحامية وخارجها، وبذلك أصبح للمخترع حق الاستئثار باختراعه لمدة زمنية محددة، بشرط أن يقوم بكشف كافة المعلومات والأسرار اللازمة عن براءة الاختراع، وتعتبر حماية براءة الاختراع حافزا للمبدع لتشجيعه على الاختراع والابتكار حيث أصبح ضامنا حماية حقه الاستئثاري من اختراعه، وقد اتفق بأن المدة الزمنية التي كفلها القانون لحماية حق الاختراع هي عشرون سنة.[2]
2. **التصاميم الصناعية:** وهي كل ترتيب مميز للخطوط وكل شكل مجسم بألوان أو بغير ألوان، إذا كان له مظهر جاد مميز عن غيره، ويمكن استخدامه صناعيا، كما أن التصميمات الصناعية يمكن أن تتكون

[1] حسن ياسر محمد، الملكية الفكرية واقتصاد المعلومات والمعرفة، دراسة تأصيلية، مركز اتحاد المحامين العرب للتحكيم، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر 2009، ص 3.

[2] شلش محمد، حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون، مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 3، نابلس، مكتبة جامعة النجاح، 2007، ص 20.

من عناصر مجسمة أو ثلاثية الأبعاد كشكل السلعة، أو عناصر ثنائية الأبعاد كالرسوم والخطوط ونجد ذلك ممثلا بالملابس والأحذية وهياكل السيارات وبعض الزخارف والأواني وما شابه ذلك، ومثال الرسوم التي تشملها التصميمات الصناعية النقوش الخاصة بالنسيج والسجاد والجلد وورق الجدران [1]

3. **العلامات التجارية:** وهي العلامة التي تستطيع من خلالها التعرف على مصدر خدمة معينة أو منتج خاص، حيث يمكن أن تكون هذه العلامة شكل أو صورة أو حرف أو كلمة بشكل مميز، بحيث يمكن أن يكون الشكل ثنائي أو ثلاثي الأبعاد، أو رائحة معينة، ويمكن الخلط بين هذه الأشكال، ويشترط في ذلك أن تكون العلامة مميزة[2]

4. **المؤشرات الجغرافية:** وهي بيانات جغرافية توضع على السلع ذات منشأ جغرافي محدد وصفات أو شهرة أو خصائص يمكن نسبها أساسا إلى ذلك المنشأ، حيث يمكن أن تكون إشارات أو رموز أو أسماء محددة، حيث تضم هذه الأسماء اسم مكان منشأ السلع.

5. **حماية المعلومات السرية:** حيث تفسر على أنها أسرار تجارية ذات ميزة تنافسية لمالكها، حيث تشمل أسرارا تجارية أو تصنيعية، ويعتبر استغلالها من قبل غير مالكها انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، وبشكل أكثر تفصيلا فإن بعض الأسرار للاختراعات لا تستوفي شروط براءة الاختراع، وعند إذ يلجأ صاحبها إلى حماية أسراره عن طريق تسجيلها كمعلومات سرية مثل قوائم المستهلكين السرية أو طريقة صنع شيء ما، ويشترط لحماية المعلومات السرية كملكية فكرية بعض الشروط، كأن تكون سرية غير معروفة للعموم، وأن تكون ذات قيمة تجارية، وأن يقوم صاحب هذه المعلومات قد قام باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على معلوماته[3]

6. **التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة:** حيث تعرف على أنها ترتيب معين ثلاثي الأبعاد للعناصر، يشترط فيه أن يكون هنالك عنصر نشط واحد على الأقل، ويكمن اعتباره الترتيب الثلاثي الأبعاد المعد لدائرة متكاملة من أجل تصنيع شيء ما، حيث أنها تعتبر ثمرة جهد يبذله مبتكرها، مثل دائرة التلفزيون أو الراديو أو اللوحة الرئيسية في الحاسوب، وهذه الحماية لهذه الدوائر محددة بفترة عشر سنوات تبدأ منذ تقديم طلب الحماية وفي أي مكان في العالم [4]

7. **مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية:** حيث تعتبر البلدان الأعضاء أن لبعض ممارسات وشروط منح التراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المقيدة للمنافسة بعض الآثار

---

[1] شلش محمد، نفس المرجع السابق، ص 24.

2 خوري أمير: أساسيات الملكية الفكرية، الكتاب الأساسي للجميع، مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية للولايات المتحدة، 2005 ،ص 18

[3] حجازي محمد، الملكية الفكرية في مجتمع المعلومات، المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات، مص، ب.ت، ص 13_14.

[4] حسن ياسر، نفس المرجع السابق، ص 7

على التجارة، حيث أن أغلب هذه الآثار هي آثار سلبية قد تعرقل نقل التكنولوجيا أو نشرها ولذلك يجب مراقبة هذه الممارسات والحد منها أي أنه وبمعنى آخر تلتزم الدول الأعضاء لرعاياها ورعايا الدول الأخرى الحماية ضد المنافسة غير المشروعة.

المطلب الثاني: أهم الاتفاقيات المنظمة للملكية الفكرية ودواعي حمايتها

مرت الملكية الفكرية منذ نشأتها بعدة مراحل، وتطورت باستمرار إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية، وقد ظهر جليا بأن تطور الملكية الفكرية كان يسير ببطء عبر العقود الماضية، إلى أن بدأت حقبة التسعينات من القرن الماضي، حيث تميزت هذه الحقبة بتطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان ذلك سببا في سرعة تطور الملكية الفكرية، وانطلاقا من ذلك يمكن تناول التطور التاريخي لحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال المراحل الأساسية التي مرت بها، وأهم الاتفاقات المتعلقة بها.

الفرع الأول: أهم الاتفاقيات والمنظمات العالمية المنشئة لحماية الملكية الفكرية

أولا: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)

بدأت هذه الاتفاقية بانضمام أربعة عشر دولة في عام 1883، وقد تم تعديلها عدة مرات في سنوات مختلفة كان آخرها عام 1967، تحول لاحقا اسمها إلى اتحاد باريس وكان آخر تعديل لها عام 1979، حيث بلغ عدد أعضائها عام 2005، 169 دولة.

وكان الهدف الرئيسي منها هو منح نفس الحماية والحقوق بخصوص الملكية الصناعية لجميع أفراد الدول الأعضاء في أي دولة كانوا من هذه الدول ودون تمييز وهوما يسمى بمبدأ الحماية الوطنية، وأقرت الاتفاقية أيضا منح هذه الحقوق أيضا لأفراد الدول غير الأعضاء في الاتفاقية إذا ما أقاموا داخل الدولة العضو في الاتفاقية أو أنشئوا فيها استثمارا صناعيا أو تجاريا.

ثانيا: اتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية (1886)

أقرت هذه الاتفاقية عام 1886، وقد عدلت عدة مرات وتحول اسمها إلى اتحاد بيرن، وبلغ عدد أعضائها في عام 2005 (160 دولة)، وتعتبر العمود الأساسي في حماية الأعمال الفنية والأدبية مثل الأعمال الموسيقية والمنحوتات والصور الفوتوغرافية والروايات والقصائد والأعمال المسموعة وغيرها، بنيت هذه الاتفاقية على ثلاث ركائز أساسية:

1.مبدأ المعاملة الوطنية وهو نفس المبدأ في اتفاقية باريس

2.مبدأ الحماية الآلية حيث تعتبر الأعمال محمية مباشرة بعد ظهورها ولا تحتاج إلى تسجيل.

3.مبدأ الاستقلالية حيث تتم حماية المصنف في أي حال بغض النظر عن مدى حمايته في بلده الأصلي.[1]

ثالثا: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (1970)

في سنة 1893 أنشئ اتحاد ما بين مكتب إدارة اتفاقية باريس ومكتب إدارة اتفاقية بيرن، حيث شكل ما يسمى (المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية " بيربي")، وكانت مكونة من سبعة موظفين ومقرها مدينة بيرن السويسرية واعتبرت نواة إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، عام 1976 تم التوقيع في ستوكهولم على الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة، وتم إطلاقها رسميا عام 1970 لتحل محل بيربي، وعدلت عام 1979، وأصبحت تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عام 1974.

تعتبر الويبو منظمة ذاتية التمويل تمول نفسها أعضائها من الدول البالغ عددها حاليا 188 دولة عضو، تهدف المنظمة إلى تنسيق القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية بمختلف تصنيفاتها كتسهيل الاستجابة بشكل أسرع لطلبات الحماية التي تتلقاها الدول، وتعتبر أيضا أهم مصدر لتبادل المعلومات وتقديم المساعدات الفنية والقانونية اللازمة للدول الأعضاء، وتسوية أي نزاعات حاصلة بينها.

أصبحت الويبو المرجعية الرئيسية للدول الأعضاء في كل ما يتعلق بمواضيع الملكية الفكرية، غير أن تأثير الويبو بقي محدودا بالدول الأعضاء ولم يتعداها إلى بقية الدول غير الأعضاء، مما جعل انتهاك هذه الدول للملكية الفكرية ممكنا، ولابد من الإشارة إلى أن الويبو ساهمت بتطوير الملكية الفكرية ورفدها بالكثير من المصنفات والانواع الجديدة لتواكب التطور الهائل في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبرامج الكمبيوتر.[2]

رابعا: اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية *TRIPS* (1994)

لقد أدى تطبيق اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية، إلى نزاع مستمر بين الدول النامية التي تسعى إلى الاستفادة القصوى من التقدم والإبداع والاختراعات الحاصلة في الدول المتقدمة، دون أن تتحمل أي تكاليف مقابل هذه الاستفادة وبين الدول المتقدمة التي تسعى إلى فرض الاحترام لهذه الحقوق والاستفادة منها ماديا واجتماعيا. من هنا كان انطلاق الدول المتقدمة في مساعيها الحثيثة لإيجاد صيغة تفاهمات ملزمة للجميع للالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية، في الوقت ذاته كانت المفاوضات تجري في الأرجواي لتحرير التجارة الدولية، فسعت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراج موضوع الملكية الفكرية ضمن جولة المفاوضات الحاصلة، الأمر الذي عارضته الدول النامية معللة ذلك إلى أن موضوع الملكية

[1] نشرة حقوق الملكية الصادرة عن منظمة اليونسكو أفريل_ جوان 2006، ص 6_7.

[2] حسن ياسر،نفس المرجع السابق، ص 9

الفكرية هومن اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى حل وسط حيث تتناول المفاوضات موضوع حقوق الملكية الفكرية من منظور تجاري فقط.

الفرع الثاني: دواعي حماية حقوق الملكية الفكرية

على ضوء استعراض مفاهيم الأنواع المختلفة للملكية الفكرية، يمكن الوقوف على مرجعية إدراج التسميات المذكورة كأنواع للملكية الفكرية، باعتبارها تجسد جهدا ذهنيا قابلا للاستغلال لأغراض تجارية يمكن الحصول من ورائها على عائد مادي بسهولة من طرف جهات مختلفة عن تلك التي بذلت ذلك الجهد وفي الواقع أن النشاط الابداعي ومن ثم الحقوق المترتبة عليه تنيب إلى الجهة المبدعة، سواء كانت فردا أو مؤسسة عمومية، سيما إذا كانت الدولة تساهم بقسط كبير في تمويل عمليات البحث والتطوير، ومن ثم يمكن الجزم بأن الجهات التي تقوم بنشاط إبداعي ما كانت لتنشأ، وتلجأ إلى نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية لولا إدراكها للآثار الإيجابية المترتبة عن ذلك والسلبيات التي قد تنجم عن التقاعس عن حماية الابداعات.

أولا: على المستوى الجزئي

ويتعلق بالمكاسب المنتظرة من نظام الملكية الفكرية على المؤسسات كبيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

1. قطع الطريق على المنافسين المحتملين وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة:

من خلال التعاريف السابقة للأنواع المختلفة للملكية الفكرية يمكن استنباط العامل المشترك بينهما والمتمثل في منح حق استثنائي للمالك يتيح له منع أو توقيف الآخرين عن تقليد أو استخدام أو بيع أو عرض بيع أو استيراد منتوج أو فكرة أو علامة تجارية أو تصميم صناعي أو مؤشر جغرافي محمي بأحد حقوق الملكية الفكرية، دون العودة إلى المالك الأصلي والحصول على مستوى إذن مسبق منه.

ومن شأن هذا القيد أن يمنع أطرافا أخرى مختلفة عن صاحب الحق من الاستفادة غير المشروعة من العمل المبدع، ويمكن وجه هذه الاستفادة في طرح منتوج مشابه ومتقن التقليد بأثمان منخفضة مما يؤدي إلى تهديد الوضع التنافسي للمنتج الأصلي وظهور منافسين جدد، ومن المعروف أن المؤسسة عندما تطرح منتوجا جديدا فإنها تضمن لنفسها موقعا متميزا في السوق باعتبارها في سوق باعتبارها المصدر الوحيد له، وهوما يشجعها على فرض السعر الذي تراه مناسبا لتضمن مستوى عال من المبيعات سيما إذا استطاع المنتوج أن ينال رضا المستهلك ويشبع حاجاته.

غير أن ظهور منتجات مشابهة من حيث الشكل ومجالات الاستخدام وأقل سعرا سوف يؤثر لا محالة على الوضع التنافسي للمنتوج الأصلي متى كان غير محمي، والواقع أن المقلد لا يهتم بالارتقاء بمستوى الجودة إلى أقصى درجاته بقدر ما يبحث عن بيع كمية أكبر في فترة وجيزة وبأسعار منخفضة، ويعد عدم تحمل المقلد لمصاريف البحث والتطوير من أهم العوامل التي تشجعه على النزول بمستوى الأسعار، أما إذا

تعلق الأمر بمنتوج مسجل سيكون من الصعب على المنافسين المحتملين الإقدام على تقليده لأن هذا التصرف سيكلفهم عاجلا أم آجلا دفع تعويضات مالية للمنتج الأصلي عن الخسائر التي مني بها جراء انتهاك حقوقه.

إن كبح ممارسة المنافسين (عن طريق براءات الاختراع أو النماذج الصناعية....) ليس الحل الوحيد لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة بل توجد حلول أخرى من بينها تكوين قاعدة صلبة من المستهلكين الأوفياء، ولن يتأتى ذلك إلا بحماية المنتوج تميزا أكثر في مواجهة المنتجات المنافسة التي تشبع الحاجات نفسها سواء كان المنتوج سلعة أو خدمة.[1]

2.تمويل وإعادة تمويل عمليات البحث والتطوير:

إن المبالغ الضخمة التي تستهلكها عمليات البحث والتطوير، تدفع المؤسسة إلى البحث عن كل القنوات التي تمكنها من تبوء مكانة احتكارية وتسويق الفكرة أو السلعة المستحدثة بالشروط التي تراها مناسبة لاسترجاع المبالغ التي تم إنفاقها ولتمويل مشاريع جديدة، إلا أن عمليات السطو التي يتعرض لها المنتوج قد تقلص من العمر الاحتكاري للمؤسسة وتفوت عليها فرصة استعداد ولو قدر يسير مما انفقته من أموال، سيما إذا حدث الاستلاء على المنتوج الجديد في وقت مبكر من الكشف عنه للجمهور، ومن شأن هذه الوضعية أن تثبط عزيمة المؤسسة حيال البحث والتطوير وتحرمها من مصادر تشجعها على الاستمرار في الإبداع، لذلك كان لابد من وجود آلية تمكن من حماية إبداعات المؤسسة عن طريق تسجيلها لدى الهيئات المتخصصة في نوع أو أكثر من أنواع الملكية الفكرية.

ويعتبر التسجيل بمثابة آلية تستعملها المؤسسة لردع الانتهاكات المحتملة ويجعلها المصدر الوحيد الذي تلجأ إليه أي جهة ترغب في الاستفادة من الفكرة أو المنتوج المسجل مقابل دفع مبالغ معينة، كما يجعلها الوعاء الوحيد الذي تصب فيه العوائد المتعلقة طيلة فترة الحماية (في حالة عدم الترخيص لأطراف أخرى)، مما يمنحها فرصة استخدام تلك العوائد لتمويل عمليات تطوير المنتوج نفسه أو ابتكار منتوج جديد، وهكذا تستمر سلسلة الإبداع.

3.دعم القوى التفاوضية للمؤسسة في قضايا التراخيص والقضايا ذات العلاقة:

إن لجوء المؤسسة إلى تكوين تحالفات تكنولوجية يعود إلى رغبتها في تدعيم القدرات التكنولوجية المشتركة وتحمل تكاليف البحث والتطوير وتقاسم المخاطر المحتملة، وهذا يتوقف على عدة عوامل من أهمها تاريخها المشرف في مجال تسجيل حقوق الملكية الفكرية، ويفسر هذا العامل استحواذ الأصول الفكرية على قسم لا يستهان به من أصول المؤسسات، حيث تحرص على تنويع حافظات أصولها من الملكية

[1] شيخة ليلى، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية واشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007، ص 33

الفكرية من براءات وعلامات تجارية وغيرها، لذلك يستوجب على المؤسسة أن تسجل إبداعا كلما أتيحت لها الفرصة لإثراء حقيبة أصولها الفكرية.

ويظهر الأثر المضاعف للإقدام على التسجيل في المراحل التي تسبق التسجيل نفسه، ويتعلق الأمر بالبحث في قواعد البيانات الخاصة بالبراءات وغيرها للتأكد من أن الابتكار المراد تسجيله لم يسجل من قبل مؤسسات أو أفراد آخرين، وخلال هذه العملية يمكن أن تتعرف المؤسسة على براءات انقضت مدة حمايتها مما يتيح استخدام التكنولوجيا المتعلقة بها دون خوف من المساءلة القانونية، أو تتعرف على منافسيها أو على حلفاء محتملين يملكون براءات يمكن الاعتماد عليها في خططها المستقبلية.

وتظهر القوة التفاوضية للمؤسسة بجلاء في عقود التراخيص المتبادلة الأكثر انتشارا في مجال التكنولوجيا الحيوية أين تتكرر حالات تداخل البراءات فيما بينها، وتلجأ المؤسسة إلى هذا الأسلوب عندما تصدم بحقيقة تفيد أن تسويقها لمنتوجها أو تسجيلها لبراءة لن يتم إلا بإذن من أطراف أخرى مالكة لحقوق ملكية فكرية متعلقة بتكنولوجيا محتواه في تلك التي توصلت إليها المؤسسة، وعندما تضطر إلى اقناع الجهات ذات العلاقة بالترخيص لها بدعوى أن هذا الترخيص سيخدم مصالح الجميع، ويمكن أن يكون الوضع أفضل بالنسبة للمؤسسة إذا حدث العكس، فقد تكون التكنولوجيا التي حصلت بفضلها على ملكية فكرية محتواه في تكنولوجيا جديدة توصلت إليها مؤسسة منافسة، عندها فقط يمكن لها أن تفرض شروطها على ذلك المنافس وتطوعه بأن تجعله حليفا مؤقتا لها وبذلك يكونان معا قوة تنافسية جديدة.

ولا تتوقف فوائد التسجيل عند منح تراخيص استخدام البراءة أو العلامة التجارية أو النموذج الصناعي فحسب وإنما تمتد إلى الحصول على عوائد مادية تتلقاها المؤسسة في شكل إتاوات منفردة لكل أصل أو عن جملة الأصول كلها لتساهم في دعم عمليات البحث والتطوير.

والجدير بالذكر أن حقيبة الأصول الفكرية لها أثر كبير على دعم القوة التفاوضية للمؤسسة في مواجهة البنوك عند الرغبة في الحصول على قروض، فقد أصبحت الأصول الفكرية تقبل كضمانات على القروض مثلها في ذلك مثل باقي الأصول المملوكة للمؤسسة.

ثانيا: على مستوى الاقتصاد الكلي

لقد حظيت مسألة دراسة الآثار المحتملة لنظام حماية الملكية الفكرية على اقتصاديات الأمم باهتمام كبير من طرف المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالإضافة إلى البنك العالمي، حتى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة قاما بتبني مشروع مشترك مهم لدراسة الملكية الفكرية والتنمية المستدامة في الدول النامية، ويصدر هذا المشروع سنويا العديد من التقارير في هذا الشأن.

ولاشك أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إدراج قضية الملكية الفكرية في مفاوضات الغات يعود إلى دراسات معمقة حول الآثار الإيجابية التي تعود على توازن اقتصادها الكلي من الرقي بحماية الحقوق الفكرية إلى المستوى الدولي.

1.تنشيط البحث والتطوير في الجامعات والمراكز المختصة:

إن حصول مراكز البحث على براءات الاختراع وعلى ايرادات مقابل استخدام النتائج التي تم الوصول إليها يعني ببساطة فتح مصدر جديد من مصادر تمويل العمليات البحثية في المستقبل وتمويل العملية التعليمية أيضا متى تعلق الأمر بالجامعات، فتتحول هذه الأخيرة من مؤسسات خدمية إلى مراكز منتجة قد تستغني في مراحل متقدمة عن تمويل الدولة لعمليات البحث والتطوير، من واقع استفادتها من بيع ابتكاراتها إلى منظمات الأعمال المهتمة أو تأجيرها أو إدخالها في عمليات تصنيع إن أمكن ذلك.

إن هذا التطور الحاصل الذي يطرأ على دور الجامعات سيحول دون هجرة الأدمغة وسيكون مفيدا أكثر للدول النامية حيث الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير تكون هزيلة وغير كافية، وفي أغلب الحالات لا ترقى إلى مستوى طموحات مخابر ومراكز البحث.

2.الأثر على الغش والتشغيل وآثار أخرى:

إلى جانب تأثيره على الحالات السابقة الذكر فإن لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية العديد من الآثار الإيجابية على جوانب مختلفة من الاقتصاد، حيث يؤدي إلى قمع الغش وحماية المستهلك من ممارسات المنافسة التجارية غير الشريفة باتخاذ اجراءات ردعية ضد العلامات التجارية أو المؤشرات الجغرافية المضللة أو المواصفات المخالفة لتلك المعلن عنها، ومن ثم تتعزز الثقة بالنظام التجاري وتحافظ حركة التجارة الداخلية والخارجية على وتيرتها طالما أن المستهلك واثق من مصدر السلع التي يقتنيها.

أن وجود أنظمة جيدة للحماية قد يؤدي إلى إنشاء قطاعات إنتاجية حديثة ومنتجات جديدة ما كانت لتظهر لولا وجوده، مثل الأدوية المضادة لفيروس الإيدز وصناعات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية [1]، وحديثا الأدوية المضادة لفيروس كورونا، وهوما يعني بالضرورة خلف مناصب شغل جديدة حيث يتم تحويل الابتكارات في هذه الحالات إلى صناعات سواء تم إنشاؤها من طرف الدولة أو كانت مستثمرات خاصة.

وبالمقابل فإن غياب مثل هذه الأنظمة يجعل المبدعين يستهلكون أو قاتهم وجهودهم في مجالات أقل أهمية بالنسبة للاقتصاد أو تجعلهم يرفضون الإفصاح عن انجازاتهم المهمة مما يؤدي إلى تضييع جهد ووقت مبدعين آخرين وتبديد موارد الدولة في تمويل مشاريع بحث والوصول إلى نتائج يعتقدون أنها حديثة

لكن الواقع يثبت تحقيقها من طرف جهات أخرى منذ زمن[1] ، ومن شأن هذه الوضعية أن تؤخر تطور العلوم على المستوى الدولي

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الاقتصاد الرقمي

إن ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة في العالم أدى إلى تغيرات كبيرة في البيئة الاقتصادية العالمية نتج عنه زيادة في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، منها الحواسيب وشبكات الاتصال الدولية (الأنترنت)، فالبلدان التي ترغب في مواكبة عملية التطور العالمية تسعى للانتقال نحو الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي

الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد الرقمي

تنوعت التعاريف التي تناولت الاقتصاد الرقمي، حيث ذهب بعضهم إلى ربط الاقتصاد الرقمي بالتطور التكنولوجي والاتصالات إذ يعرف بأنه: " التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والاقتصاد الوطني والدولي من جهة أخرى، وبذلك يحقق الشفافية ويتيح لجميع المؤشرات الاقتصادية أن تساند جميع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية للدولة المدنية خلال مدة زمنية محددة، كما أن هناك من يربط الاقتصاد الرقمي بشبكة المعلومات فيعرفه : بكونه "الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الشبكات والحواسيب وينتشر فيه تطبيق المعارف الانسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات فيكون أكثر تميزا وتتم الأنشطة الاقتصادية فيه بسرعة أكبر"[2]

ومنهم من يربط الاقتصاد الرقمي بالتنمية المستدامة فيعرفه بأنه: " الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتمد على التقنيات الرقمية لتحقيق الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة" وبذلك يعد القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية[3].

وهناك من يربط الاقتصاد الرقمي بالمصارف التجارية والبورصات، إذ يعرفه على أنه:" الاقتصاد الذي تقوده المصارف والمتاجر في الأسواق والبورصات العالمية، وآخر حلقات النمو التأريخي للاقتصاد العالمي والمتطور بصورة طبيعية الناتج عن سلسلة تطورات تاريخية كبرى في الاقتصاد الكوني."[4]

ويرتبط الاقتصاد الرقمي بمجموعة من المصطلحات ويتداخل معها، ومن تلك المصطلحات هي:

---

[1] منشورات الويبو، مطوية رقم (A) 491، مرجع سابق.

[2] فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 11.

[3] علي محمد الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 2020، ص 175.

[4] باسم غدير، اقتصاد المعرفة، " الابداع من الكيلوغرام إلى الكيلوبايت من الاقتصاد الفيزيائي إلى الاقتصاد الرقمي من (الطلب ثم العرض) إلى (العرض ثم الطلب)، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ص 42.

1_ الاقتصاد المعرفي: " هو اقتصاد قائم على الأفكار والمعلومات ويفتح آفاقا واسعة أمام المجتمع، فهو اقتصاد يملك القدرة على الابتكار والتطور، لأن أغلب منتجاته فكرية معرفية لم تكن سائدة سابقا في الأسواق[1]

2_ اقتصاد المعلومات: هو" الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، أي تزيد به قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك بالنسبة للدول المتقدمة، أو والمجال الذي يهتم بتطبيق الطرائق العلمية في تحليل الجوانب الاقتصادية للعمليات التي ينطوي عليها إنتاج المعلومات ونشرها وتجمعيها وتنظيمها وحفظها والإفادة منها وتختلف نسبة الاعتماد عليه بالنسبة للدول الأقل تقدما"[2]

3_ الاقتصاد الالكتروني: هو" اقتصاد مختلف كونه يعتمد على سلع جديدة ومتنوعة، وأهم ما يميز هذه السلع بأنها تكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن، تفيد في تفكيك وتجزئة المرئيات والمسموعات وتحليلها وتحويلها إلى لغة الأرقام، أي الآحاد والأصفار لأنها شفرة الكمبيوتر، وإرسال هذه الأرقام إلى الأفراد عن طريق الهواتف والموجات الهوائية على شكل صورة وصوت، فهذه العملية تفيد في تطوير شبكات الاتصال وخلق شبكات جديدة أيضا، وكما يرى البعض بأنه المصطلح الأكثر شمولا من مصطلح اقتصاد المعلومات لأن لفظ إلكتروني يشير إلى جميع المنتجات الإلكترونية الحديثة، فالتلفاز والحاسوب والهاتف جميعها أجهزة الكترونية، والالكترونية مرادفة للكهربائية وبهذا تأتي شمولية المصطلح [3]

ونلاحظ مما سبق، أن الاقتصاد الرقمي يعد الحيز أو المجال القضائي الذي تمارس فيه الأنشطة بصورة إلكترونية، من خلال اعتماده على أربع مكونات أساسية وهي: الحاسبات، المعلومات، الاتصالات والعناصر البشرية سواء كانوا منتجين رقميين أو مستهلكين رقميين، وهذا النوع من الاقتصاد يقدم منتجات وخدمات رقمية ذات كلفة مقبولة وجودة عالية بسبب اعتمادها على مورد غير ناضب ألا وهو الترددات المخصصة لشبكة الاتصال اللاسلكية الذي يمثل العامل الأساسي في الاقتصاد في الاقتصاد الرقمي، وبذلك يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بأنه :" الاقتصاد القائم على المعلومات التي يتم استخدامها وسيلة للارتقاء إلى مجتمع متقدم ومتطور، وهو جزء من الاقتصاد المعرفي وأعلى مراحل تطور الاقتصاد الذي يتم فيه استخدام الوسائل الرقمية والحواسيب لتسهيل الأعمال التجارية والمالية والمصرفية في دول معينة، ويختلف استخدامه من دولة إلى أخرى في إطار النظام العالمي حسب استخدام الدولة للتكنولوجيا والوسائل الحديثة. [4]

---

[1] جمال دأوود سلمان، اقتصاد المعرفة، المكتبة الوطنية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17.

[2] ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 197.

[3] صفاء عبد الجبار الموسوي، الاقتصاد الرقمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 17.

[4] فيان فاروق الجزراوي ي، تطورات الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على مكانة الدول في النظام العالمي، جامعة النهرين، العراق، 2021، ص 11

الفرع الثاني : نشأة الاقتصاد الرقمي

إن التطورات الفعلية انتشرت بصورة كبيرة وواضحة في تسعينات القرن العشرين مع تطورات شبكة الانترنت الدولية فحدثت التحولات التاريخية الكبيرة على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وحققت الثورة الرقمية فرصا ومنافع مختلفة للأفراد والشركات والمؤسسات وحتى الحكومات، فقد جاءت هذه المنافع بصيغة مباشرة كالأرباح التي تحصل عليها الشركات الممولة للبرامج أو المنافع غير المباشرة كحصول الأفراد على البرامج بطريقة مجانية أو شبه مجانية عند استخدامهم شبكة الانترنت، فالتطورات التكنولوجيا مع كل مرحلة من مراحل التطور تجلب معها مجموعة جديدة من الأعمال الفنية والتقنية والتي تحمل في طياتها جوانب سلبية وايجابية، ومن خلال ذلك يمكن تحديد بعدين للاقتصاد الرقمي يتمثل الأول :

في البعد الزماني للاقتصاد الرقمي في تسعينات القرن العشرين فكان للعولمة أثر في بروز ونضوج الاقتصاد الرقمي ، إلا أن الاقتصاد الرقمي لم يكن ظهوره بصورة مفاجئة أو بسبب العولمة بل كان ظهوره نتيجة تراكمات تكنولوجية متطورة ومتعددة، فثورة المعلومات التكنولوجية هي التي مهدت لانتشار الاقتصاد الرقمي، كما أن العولمة أنهت حدود الزمان والمكان واعتمدت على التكنولوجيا القائمة على المعرفة الانسانية والأساليب التقنية، أما الثاني فهو البعد المكاني للاقتصاد الرقمي أي انتشاره في الدول المتقدمة والصناعية التي تمتلك أساليب متطورة وبنى تحتية جاذبة للاقتصاد الرقمي كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا، فهذه الدول تمتلك القاعدة الصناعية المتطورة والمالكة لوسائل الانتاج الحديثة التي تعد المنبع الفعلي للتقنيات التكنولوجية، فالاقتصاديون يؤكدون أن الاقتصاد الرقمي يحقق نموا متواصلا وارتفاعا كبيرا بالإنتاجية، وهذه المؤشرات ليست في القطاع التكنولوجي فحسب وإنما في مختلف القطاعات التقليدية، ففي العام 1995 رفعت القيود المفروضة على الاستخدام التجاري للأنترنت وتزايد الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، فتزايد استخدام الانترنت والتواصل وتبادل المعلومات واستخدام الحواسيب في نقل الملفات والبيانات[1].

كما أن ظهور الانترنت أدى إلى ايجاد مصادر ربح مختلفة، فالمواقع الالكترونية عبر الانترنت أصبحت تمثل مؤسسة اقتصادية، حيث تقدم خدمات متنوعة كالدروس عن بعد والاعلانات والأخبار والمجلات وتحصل على أرباح مادية، فظهر نوع جديد من الوظائف والمهن عبر الانترنت تعتمد على تجهيز المعلومات وتوزيعها ولا تعتمد على مكان وزمان أو مكتب محدد، فيمكن لأي شخص ممارسة نشاطه من منزله وتحقيق الأرباح. [2]

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، مرجع سابق، ص 14

فمن خلال التطورات المتسارعة والمتزايدة مكنت تكنولوجيا معلومات الأفراد في التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات والشركات لأداء الأعمال والتوجه المطرد لاستخدام الحاسوب، فأصبحت ذات تأثير واضح في مختلف أنواع المؤسسات والشركات، كما أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات أسهمت في زيادة رأس مال الشركات والمؤسسات التي تعتمد على تطبيق أدوات هذه التكنولوجيا وعلى جميع القطاعات المختلفة والمتنوعة فهي الأداة الأكثر فعالية في المؤسسة في انجاز الأعمال بدقه وسرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات أو في زيادة الإنتاجية المطلوبة والخدمات المقدمة، وبذلك فقد تم التوجه نحو تكنولوجيا المعلومات من الدول والمؤسسات والأفراد بصورة متسارعة ومتزايدة.

كما تعد تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت والاتصال عن بعد والمعلوماتية من أهم المنتجات السلعية في السوق المعلوماتية الاقتصادية في العالم، فالعولمة الاقتصادية تضم مجموعة من التبادلات التي تحدث في نطاق عالمي بعيد عن سيطرة الدولة الاقليمية كما كان في السابق، وإنما تفاعل اقتصادي عالمي.

تشير التقديرات إلى أن حجم الانتاج العالمي من خدمات وسلع تكنولوجيا المعلومات بلغ(6,5%) في العام 2018، ويعمل ما يقارب 100 مليون شخص في القطاع الخدمي لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالتطورات الرقمية المتسارعة والتوجه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ازدياد صادرات التكنولوجيا بنسبة (40%) من العام 2010 إلى 2015، أما من حيث تطورات التجارة الرقمية، فقد بلغت المبيعات التجارية (25,3%) ترليون دولار في العام 2015، وشكلت نسبة (90%) من التبادل بين الشركات، أما نسبة التبادل بين الشركات والمستهلك فقد شكلت نسبة (10%) من التجارة الرقمية العالمية أي ما يعادل (7%) من مجموع التجارة الرقمية مع المستهلك، وسجلت الروبوتات أعلى نسبة مبيعات في العام 2015، وعلى الرغم من ارتفاع أعداد مستخدمي الانترنت إلى (60%) بين العام 2010 و2015، فإن هناك أعدادا كبيرة من الاشخاص غير موصولين بشبكة الانترنت في البلدان النامية، وهذا يؤدي إلى حدوث الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.[1]

ونلاحظ مما سبق أن التطورات العالمية المتسارعة وظهور الانترنت وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الثورة الرقمية، أدت إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الرقمي وزيادة تطوره واستخدامه مع زيادة التطورات التكنولوجية.

[1] السياسات الصناعية وسياسات القدرة الانتاجية للاقتصاد الرقمي، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، جنيف، الدورة 65، جوان 2018، ص 2.

المطلب الثاني: فوائد ومخاطر الاقتصاد الرقمي

إن الاقتصاد الرقمي القائم على البيئة الرقمية والتكنولوجية والقدرة على الابتكار والابداع والتطوير في المجال العلمي وتحقيق التقدم ينعكس بفوائد عدة، قد تكون فوائد اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، كما أن الاقتصاد الرقمي لا يخلو من بعض المخاطر الواجب الحذر والحد منها:

الفرع الأول: فوائد الاقتصاد الرقمي

إن للاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي المعاصر أهمية كبيرة تترتب عليها عدة فوائد وتتمثل في الآتي:[1]

1. زيادة فرص اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وزيادة التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق العالمية التي كان يصعب الوصول إليها في السابق.
2. يحسن العلاقة بين الموردين والمصدرين، وزيادة التعاملات بين المستثمرين والبنوك والأجهزة الحكومية والمؤسسات الدولية.
3. نشر مجتمع المعلومة والمعرفة.
4. سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات باستخدام شبكة الانترنت، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
5. تشجيع بناء حكومة رقمية ومصارف رقمية وتجارة رقمية وإدارة رقمية
6. يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات وذلك من خلال توظيف المعلومات لخدمة القرارات السياسية والاقتصادية، ومنها المعلومات الرقمية والتي تشمل البريد الالكتروني والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو أو المعلومات الموجودة على الأقراص المرنة أو الصلبة أو المعلومات المطبوعة (التقارير والفاكس)، أو المعلومات المنطوقة (الحوار والمكالمات الهاتفية)
7. يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية في الدقة والحداثة والصحة والكفاءة.
8. يحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في اقناع الآخرين ودعم القرارات، فنلاحظ مما سبق، أن للاقتصاد الرقمي أهمية متزايدة سواء في المؤسسات أو الشركات التي تطبق النظام الرقمي في انجاز الأعمال، أو من حيث أهميته العالمية أو قطاع الأعمال، وكذلك لأهميته في عمليات الاستثمار الاجنبي في انجاز الأعمال عن بعد.

[1] فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثاني: مخاطر الاقتصاد الرقمي

يكمن جوهر الاقتصاد الرقمي في كيفية اتقان أو استخدام التكنولوجيا الرقمية والمعلومة وليس جوهر المعلومة أو نقلها، ولذلك فهناك مخاطر للاقتصاد الرقمي وتتمثل في الآتي:

أولا: الملكية الفكرية

تعد الملكية الفكرية عملة للاقتصاد الابداعين فهي مرتبطة بعالم يجب قياس كل شيء فيه، فالبيانات تعد ملكا للفرد ذاته وعند نشرها أو مشاركتها يجب نسبتها إلى الشخص المعني بها، فاستخدام التقنية الرقمية لنسخ الأصوات والصور وعدم نشر الحقوق الملكية للشخص المعني تعد سرقة للمعلومات وهذا العائق من المواضيع التي لا تزال قيد الدراسة في مجال الحقوق الفكرية فهي مجموعة من الضوابط تنظم حقوق المؤلف للأعمال الأدبية والفنية فحقوق الملكية الصناعية تتضمن براءة اختراع وتصاميم صناعية وعلامات تجارية، وهذه الضوابط تضمن حق صاحب الابداع في حقوقه جميعها ومنع الآخرين من استغلال ملكيته الفكرية.

ثانيا: الجريمة الإلكترونية

هي ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة الانتقال إلى المجتمع الرقمي وما يرافقه من خلل عند التحول وتغيير المؤسسات، فينتقل النشاط الاجتماعي من الواقع المادي إلى الواقع الافتراضي وتعرف الجريمة الالكترونية بأنها النشاط الذي يتم فيه استخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت كونها الوسيلة أو الأداة لممارسة النشاط الإجرامي ويعدها بعضهم أنها غير مشروعة وغير قانونية، وتوجد أربعة أنواع من الجرائم الالكترونية (الجرائم التي تخص سرية البيانات، والجرائم التي تخص الكمبيوتر، وجرائم المحتوى وجرائم حقوق الملكية الفكرية)، وإن انتشار الجريمة الالكترونية يحدث نتيجة ضعف الرقابة وتوفر الفرص لانتشارها بسهولة عن طريق سحب المعلومات الشخصية من شبكة الانترنت واستخدام شبكة الاتصالات وتفاعلاتها في تسهيل العمليات الإجرامية فتكون هذه العمليات مثل سرقة البيانات المهمة لأفراد أو مؤسسات معينة، أو سحب الملفات الشخصية للمستخدمين وعرضها لغرض غاية معينة أو ابتزازهم، أو لغرض ايذاء سمعة الشخص، فتكون الجرائم الالكترونية على نوعين: الأولى ضد حاسوب الآلي والوسائل التقنية، والثانية هي الجرائم الموجهة ضد الأفراد وباستخدام الحاسوب الآلي وسيلة لارتكاب هذه الجرائم.

ثالثا: الفجوة الرقمية

وتعني الفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في استخدام التكنولوجيا والمعرفة، فالاقتصاد الرقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويزداد الاهتمام باستخدام التكنولوجيا في البلدان المتقدمة التي تمتلك المعرفة والبيئة الملائمة لزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، بينما البلدان النامية لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، بينما البلدان النامية لا تتوفر فيها الظروف الملائمة للاقتصاد الرقمي على الرغم من وجوده في البلدان النامية فإنه لا يصل إلى مستوى الدول المتقدمة رقميا، إذن فالفجوة

الرقمية هي الفرق بين المنتجات المعرفية كالبرمجيات ومن لا يمتلكها، وهذه الفجوة تمثل عائقا للاقتصاد الرقمي، ومصطلح الفجوة الرقمية ظهر استكمالا لمصطلح الفجوة التقنية، فالتطورات التي تشهدها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات سريعة ومتجددة جعلت الثورة الرقمية تؤثر مباشرة في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلابد من تحفيز الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد والاندماج بالاقتصاد العالمي، لتقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

رابعا: هجرة العقول

تعد هجرة العقول ظاهرة تستنزف المهارات المتطورة والموارد البشرية في البلدان النامية والتي تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة فالأموال التي خصصت للاستثمار البشري ولم تجن منها الأرباح أو العائد المتوقع للبلد، فالاقتصاد الرقمي يقوم على رأس المال البشري، وظاهرة هجرة العقول تشكل تهديدا مباشرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يمثل عائقا يتحدى الاقتصاد الرقمي، ولا تستطيع البلدان النامية ايقاف هجرة هذه العقول أو استرجاعها، فلابد من توفير الظروف الملائمة وبنية تحتية جيدة وايجاد دورات تدريب وتطوير المهارات لدعم التكنولوجيا من أجل الحفاظ على العقول وعدم هجرتها، والاستمرار على العمل والابداع، لذلك فإن قطاع تقنية المعلومات هو القطاع الذي يتميز بندرة المواهب والطاقات، وبذلك فإن مخرجات النظام التعليمي في مجال المعلومات تحتاج إلى تطوير وتدريب أكثر، فقطاع الأعمال سيعاني صعوبة من أجل الحصول على المهارات، ولذلك عند نقص المهارات في بلد معين فهو سيبحث عنها من بلدان العالم المختلفة والاستفادة من العقول البشرية من مختلف البلدان بما فيها البلدان النامية التي تفتقر إلى توفير بيئة مناسبة لمبدعيها وعدم وجود بنية تحتية متطورة ومتقدمة، ويتم ذلك عن طريق شبكة الانترنت العالمية.

خامسا: المشاكل القانونية

إن الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة والانترنت وإلغاء الحدود الزمانية والمكانية وظهور العمال الافتراضي في التبادل التجاري بين المستهلكين أدى إلى ظهور تحديات وعوائق في الضرائب والجمارك، وتتمثل هذه المشاكل في:

1. العقود الرقمية: حيث تواجه صعوبة في الاعتراف بها من القوانين التقليدية الخاصة بإبرام العقود.
2. حماية الضيف: ويعد عائقا أمام التجارة الرقمية
3. التنظيم القانوني لخدمات الاتصال وهذا يعد جزءا من البنية التحتية
4. الملكية الفكرية وما يتعلق بها من حماية العلامة التجارية وأسماء الشركات.

سادسا: مشاكل الثقة

يعد عامل الثقة عنصرا مهما في الاقتصاد الرقمي واستخداماته، فغياب الثقة يمثل عائقا أمام الاقتصاد الرقمي، ولاسيما أن بعض العقود والوثائق الرقمية تتطلب المصداقية والثقة قبل اتخاذ القرار ومن أجل تجنب الوقوع في الخطأ، ابتكر (التوقيع الرقمي)، وهو عبارة عن جزء صغير مشفر من البيانات يرفق مع الرسالة الالكترونية كالبريد الالكتروني أو العقد الرقمي فهو مثل توقيع خط اليد يستخدم لتصديق الوثائق والعقود الرقمية، ويتم التوقيع على ذلك بواسطة برنامج خاص في الكمبيوتر، وعند استخدامه فإن الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع ماديا على الأوراق والمستندات، ويستخدم على كافة الرسائل الإلكترونية والعقود الرقمية وأهم وظائف التوقيع الرقمي تتمثل في:

1. إثبات هوية الشخص الذي وقع المستند؛

2. عند التوقيع الرقمي على المستند لا يمكن التغيير أو الاضافة للمحتوى؛

3. يسهل عمليات التبادل التجاري عبر الانترنت ويعزز الثقة في التبادلات الرقمية، فالتوقيع الرقمي أفضل من التوقيع المادي، لأن التوقيع المادي عبارة عن رسم معين فيتم تزويره بسهولة، أما التوقيع الرقمي فيتم من خلال برنامج رقمي محدد وعند تأمين البرنامج يصعب تزويره، وحماية التوقيع الرقمي مرهونة بحماية كلمة السر، فالتوقيع الرقمي يرتبط بالتشفير.

نلاحظ مما سبق أن هذه المخاطر يواجهها الاقتصاد الرقمي في ظل المرحلة الانتقالية، والتي تمثل بداية التوجه نحو الرقميات والتكنولوجيا، ولكن في حالة إهمالها تتطور لتصبح مخاطر كبيرة تواجهها الدول والمجتمع المؤسساتي ويصعب السيطرة عليها.

المبحث الثالث: متطلبات الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظله

يعد الاقتصاد الرقمي عنصرا مؤثرا ومهما على وفق الاقتصادات العالمية المعاصرة، لما له من تأثيرات حقيقية ومضاعفة في الاقتصاد سواء على الناتج المحلي الاجمالي أو القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية والزراعية والتجارية على حد سواء.

المطلب الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي والمؤشرات التكنولوجية

إن الاقتصاد الرقمي القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والمواكب للتطورات التكنولوجية الحديثة، يساعد على توفير المنتجات والخدمات الرقمية ليتم تداولها عبر الانترنت، والناتج عن الدور الفعال والمؤثر في تحسين الخدمات وتطويرها على وفق نظام رقمي تكنولوجي.

الفرع الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي

تشكل عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي القاعدة الأساس لاستمرار الاقتصاد الرقمي، وتتطلب وجود بيئة مناسبة وامكانات عدة تتمتع بها الدولة الراغبة في التحول نحو الرقميات، وتنقسم متطلبات الاقتصاد الرقمي إلى: [1]

أو لا_ النظام المؤسسي والحوافز: تمثل الأنشطة الاقتصادية الفعالة حوافز معرفية كبيرة من خلال التشجيع والتطوير المؤسسي المتكامل، ورفع جودة الإنتاج وتحسين مستوى النشاط المؤسسي، فيعد النظام المؤسسي حافزا مهما لزيادة عمل الاقتصاد الرقمي ومؤشراته. ثانيا

ثانيا_ البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات: تساعد البنية التحتية المتطورة إلى تسهيل عمليات الاتصالات ونقل المعلومات ومعالجتها، فتطورات البنية التحتية تعد حافز التطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

ثالثا_ التدريب والتطوير: إن المعرفة بالتكنولوجيا تحتاج أشخاص ذوي خبرة وكفاءة يمتلكون المهارة في العمل مواكبين التطورات التقنية الحديثة، وتسهم عمليات التدريب في زيادة مخزون رأس المال البشري والاستثمار وزيادة عدد المختصين في مجال المعرفة والمعلومات

رابعا_ الابتكار: يمثل الابتكار مراكز البحوث العلمية والجامعات والبحوث والشركات والمنظمات وكذلك المستشارين، والاستفادة من خبراتهم العلمية وتوظيفها في مجال المعرفة التكنولوجية، فكلما زادت عمليات الابتكار كلما ارتفعت مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

إن التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي والمتمثل في التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة ساعد على تحويل العمل البدني إلى عمل فكري قائم على المعرفة، فالعمل والمعرفة هما الركيزتان

[1] مهدي صالح دأودي، عبد علي حسين، نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنولوجيا المعاصرة، مجلة جامعة جيهان، أربيل، العدد 2، سبتمبر 2018، ص 425.

الأساسيتان في الانتاج في ظل الاقتصاد الرقمي الجديد، وإن الميزة النسبية الوحيدة التي تتمتع بها الدولة في ظل العصر الرقمي هي أن تكون الدولة قادرة على الابتكار والتجديد فضلا عن المواهب التي يتمتع بها العمال في سوق التكنولوجيا، إذ تتطلب عملية الابتكار تفاعلا يشمل كافة أطراف المجتمع الرقمي المترابطة والمتمثلة في المؤسسات والجامعات والمختبرات والمعامل والمستهلكين ولهذا تحدث عملية الابداع والتميز، ونلاحظ ذلك من التطبيقات التكنولوجية والبرمجيات التي تؤدي دورا مركزيا في الحياة اليومية للمجتمع والحكومة والبنوك والصناعة والنقل والاقتصاد والتجارة والادارة، وقد جعلت هذه البرمجيات بيئة الأعمال تتسم بالمرونة وأقل تعقيدا وسرعة في انجاز الأعمال، ولذلك فإن تكنولوجيا المعلومات أحدثت تغيرات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن عمليات الاستثمار في رأس المال البشري المرتكز على منظومة البحث والتطوير.

فالوسائل الرقمية تعد عجلة النمو للقطاعات الاقتصادية من التمويل إلى الرعاية الصحية والخدمات المصرفية وكذلك السيارات، وإن تحقيق النمو الرقمي يتطلب المهارات البشرية التي تمثل عامل قوة للرقميات، فتتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم برامج تدريبية للمهارات والمواهب لمواكبة سرعة التكنولوجيا، وتعد سنغافورة البلد الذي يركز على المهارات البشرية الرقمية، لكونها واجهت التحديات الرقمية المتمثلة في نقص المهارات البشرية الرقمية، ففي العام 2015، كان هناك ما يقارب 20 ألف وظيفة شاغرة في مجال المعلومات، ولهذا تلجأ سنغافورة إلى الاستثمار في تنمية المهارات البشرية لتؤدي دورا مهما في الاقتصاد الرقمي ومن أجل تحقيق الابتكارات وتعزيز مكانتها، أكدت سنغافورة التزامها بإنفاق 2,4 مليار جنيه سنغافوري أي ما يعادل 1,73 مليار دولار أمريكي على عروض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2017، من أجل الاستمرار في عملية التحول الرقمي وبذلك يتحقق توظيف 53 ألف مهنة جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الأعوام (2016_ 2018).

وتسهم شركات القطاع الخاص في الاستثمار والتدريب وتوفير ورش عمل تصل لمدة سنة كاملة في سبيل الحصول على أعلى المواهب البشرية.

الفرع الثاني: عملية التحول الرقمي وتأثيراتها السياسية والاقتصادية عالميا.

يمثل التحول الرقمي القوة المحركة لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار وهو أيضا بيئة مناسبة للعمل والتطوير، فهو بمثابة استراتيجية لتحقيق أهداف التكنولوجيا الضرورية للمجتمع والدولة، لذلك فإن البلدان تسعى لتبني استراتيجيات التحول وتحقيق أهدافها وبناء بيئة رقمية شاملة ومتكاملة ودعم المبادرات

الرقمية مثل مبادرة السياسات والتنظيم الرقمي، وبرامج تطوير البنية التحتية، ودعم تطوير الاسواق المالية وتنظيم حركة الاشخاص، إلا أن الهدف الأساس لعملية التحول الرقمي يتمثل في:[1]

1. استغلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار وزيادة النمو وتوفير فرص العمل للأفراد وتهيئة بيئة رقمية مناسبة للاستثمار.
2. تحسين الخدمات الرقمية
3. تعزيز التفاعل الرقمي بين المؤسسات في القطاع العام والخاص.
4. توفير برامج حماية للبيانات الشخصية للأفراد
5. تعزيز المهارات الرقمية عن طريق استغلال الموارد البشرية من خلال برامج التطوير والتدريب ومواكبة التطورات التكنولوجية والقدرة على استخدام برامج الذكاء الاصطناعي.

فعملية التحول الرقمي تتطلب وجود مؤشرات تتمثل في مدى جاهزية الدول للانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية والمتمثلة بالوسائل التكنولوجية وكيفية استخدام وانتشار هذه الوسائل والأثر التكنولوجي الفعلي على القطاعات الاقتصادية للدولة وهي:

1. **الجاهزية:** وتعد المرحلة الأولى وتمثل هذه المرحلة البنية التكنولوجيا والاجتماعية الأساسية، وتعد شرطا أساسيا لدعم المجتمع القائم على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا فهي تقيس مدى جاهزية المجتمع للتحول وقدرته على تحمل التكاليف التكنولوجية ومدى معرفة الأفراد بالأساليب الرقمية، ويتم الاعتماد على مؤشرات التعليم العالي، إذ تعد من المؤشرات المهمة المساهمة في زيادة جاهزية الدولة للتحول وكذلك مؤشرات الانفاق على البحث والتطوير إذ أن الاستثمار في البحث العلمي يوفر عائدا اقتصاديا كبيرا لأن الافراد المتعلمون هم أكثر قدرة على استيعاب ومعالجة التكنولوجيا الحديثة.
2. **مؤشرات الكثافة:** وتعني استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجتمع، إذ يمثل الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا القاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها تحديد معايير التقدم الرقمي في المجتمع، وتمثل هذه المؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال بالأنترنت وكذلك البيئة الرقمية للأعمال والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، والحواسيب الشخصية، واستخدام الراديو والتلفزيون، والايميل، ومن خلال مؤشرات الجاهزية والكثافة.
3. **النتيجة (الأثر):** وتمثل المخرجات المترتبة على استخدام المحتوى الرقمي والمواكبة على التجديد والمعرفة وكذلك تطوير أساليب الإدارة، وتتمثل هذه المؤشرات في الأساليب الجديدة للاستثمار البشري، ورأس المال، وتنظيم العمل، مما ينعكس أثره على الأداء الاقتصادي للمؤسسات والمنظمات

[1] فيان فاروق الجزراوي ي، مرجع سابق، ص 66.

ولاسيما في مجال الأعمال والتجارة الرقمية والعمليات الاقتصادية التي تتم بطرائق الكترونية عبر الانترنت.

ولقد أدى تحول المجتمع الدولي إلى مجتمع رقمي إلى تزايد الخطر التكنولوجي، إذ تزايدت عمليات التهديد والقرصنة الرقمية لخصوصية المستخدم وأمن بياناته الشخصية، ولاسيما شبكات التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى ضرورة تبني اجراءات لحماية بيانات المستخدم وخصوصية المعلومات وحماية الحسابات الشخصية للأفراد عبر التطبيقات التكنولوجية " الفيسبوك" و" تويتر"، ومع ازدياد هذه التطورات تزداد التطبيقات الجديدة المكتشفة ويزداد الجدل المترتب حول الاجراءات الأمنية التي ستتبعها الدول لمواجهة هذه التحديات وتتمثل التأثيرات الرقمية العالمية في :[1]

1. **تزايد التوجه نحو الحماسة الشخصية للبيانات:** تصاعدت عمليات الحماية الشخصية للبيانات من الاستغلال السياسي والتجاري عالميا، وذلك بعد جمعت البيانات الشخصية لنحو **87** مليون مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي وبطريقة غير مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التأثير في توجهاتهم الانتخابية، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اصدار " اللائحة العامة لحماية البيانات" في منتصف العام **2018**، وأعدها البرلمان الأوروبي قانونا لحماية بيانات المستخدمين داخل دول الاتحاد وكذلك الشركات التي ترغب في التعامل مع مواطني الاتحاد أو داخل أراضيه، وبموجب هذا القانون يحق لمواطني الاتحاد الأوروبي مطالبة الشركات التي تجمع البيانات عنهم ومعرفة المجال الذي تستخدم فيه هذه المعلومات، وكذلك يحق لهم المطالبة بحذفها وعدم استخدامها، وفي حال عدم استجابة الشركة لهذه المطالب قد تتعرض الشركة لعقوبات أو غرامات مالية تصل إلى مليارات الدولارات.
2. **الذكاء الاصطناعي وتهديد الامن القومي للدولة:** إذ يساعد الذكاء الاصطناعي في انجاز العديد من المهمات التكنولوجية والفكرية، وهو نقطة الانطلاق للتقدم والتطور، وبذلك أصبح من القضايا التي تثير التنافس والصراع بين الدول، وكما تشهد العلاقات الأمريكية الصينية توترا عالميا بسبب التخوف الامريكي من تحقيق الصين الهيمنة على التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والشرائح الذكية والروبوت بشكل خاص، وهذا يشكل تهديدا سياسيا واقتصاديا واضحا، كما أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قرارا بمنع شركتي " هواوي" و"*ZTE*" الصينيتين من شراء معالجات الهواتف الذكية المحمولة من شركة " كوالكوم" الأمريكية والتي تعد عملاق صناعة الرقائق الالكترونية المتخصصة في تكنولوجيا نظم الاتصالات، وكذلك منع الرئيس الأمريكي السابق " دونالد ترامب" شركة "

[1] حسام ابراهيم، علي صلاح، أحمد عاطف وآخرون، التقرير الاستراتيجي حالة الاقليم، التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018_2019، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (1)، 2018_2019، ص 30.

برودكوم ليميتد " السنغافورية من محاولة الاستحواذ على شركة " كوالكوم" في صفقة تاريخية بحوالي 142 مليار دولار أمريكي على غرار التنافس الأمريكي الصيني، وسعت إدارة " ترامب" إلى فرض القيود على الشركات التي تتجاوز ز فيها نسبة المساهمة الصينية حوالي 25% ، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار والشراء في التقنيات المتقدمة والمتعلقة بالأمن القومي كصناعة الشرائح الدقيقة وتقنيات التشفير، فضلا عن الذكاء الاصطناعي والروبوت، وقد صرح الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" في نهاية العام 2017، إن " من سيقود الذكاء الاصطناعي سيقود العالم"، وبذلك أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أركان قوة الدولة في العلاقات الدولية.

3. **تحول الإدارة المركزية العالمية إلى منصات اللامركزية:** إن ظهور تكنولوجيا " البلوك تشين" في العام 2008، والتي تمثل قاعدة البيانات الموزعة والتي تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة ويمكنها المحافظة على البيانات المخزونة، وعند خزن المعلومات لا يمكن تغييرها أو إجراء تعديلات عليها، فإن تقنية " البلوك تشين" و" البتكوين" شهدت خلال عامي 2017 و2018، زخما متزايدا وتداولا للعملات الرقمية سواء على مستوى الخدمات التي تعتمد عليها فعليا هذه العملة، أو الابتكارات التقنية التي شهدتها هذه العملة الرقمية، وتتطلع حكومة دبي إلى أن تكون أو ل حكومة في العالم تطبق تقنية " بلوكتشيين" في كافة التعاملات الحكومية، وكذلك بدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقديم مساعدات مادية تدعى " لبنات البناء" بالاعتماد على هذه التقنية، وطور بنك" *HSBC* "عدة طرائق لاستخدام هذه التقنية وتبسيط المعاملات المالية، وكذلك أكد بنك " *R3* " في سنغافورة بأنه يعمل على تطوير إجراءات توثيق المستندات الائتمانية، كونها أكثر الوسائل ملائمة لتقليص المخاطر المصرفية بين المستوردين والموردين.

4_ تداعيات العملة الافتراضية عالميا: تعد " بتكوين" أشهر العملات الافتراضية، فقد شهد عام 2018 تراجعا قويا لهذه العملة، فبعد أن تجاوزت قيمتها 20 ألف دولار في شهر ديسمبر من العام 2017، تراجعت قيمتها إلى ما يقارب 3 آلاف دولار في ديسمبر من العام 2018، ويعود ذلك التراجع إلى خطر العملات الافتراضية على الكثير من الدول لما تسببه من خسائر على مستوى الاقتصاد الوطني، ويأتي هذا التراجع لما حدث في جانفي 2018، وبعد أن سرق القراصنة حوالي 530 مليون دولار من العملات الافتراضية من مكتب "كوين تشك" للصيرفة ،فأظهر مدى للشاشة وتقلب هذه العملات وسرعة انهيار الاسعار ،وفرضت السلطات رقابة على العملات الرقمية في الصين وروسيا وطالبت الحكومة اليابانية من مكاتب الصرافة الحصول على التراخيص الرسمية لتداول ل العملات بينما اعلن وزير العدل لكوريا الجنوبية" بارك سانج كي" استعداد بلاده لإصدار قانون يحضر تداول العملات الرقمية بسبب مخاوف ف هذه العملات وشهد عام 2019 تراجعا لهذه

العملات ،لكنها عرفت تحسنا ارتفاعا في الاسعار عام 2020 وهذا في ظل أزمة جائحة كورونا حيث عرفت زيادة في التداول.

الفرع الثالث: المؤشرات التكنولوجية

إن العالم يشهد العديد من التطورات والتغيرات الجذرية التي تحدث في القاعات المختلفة ولا سيما التكنولوجية، إذ تؤدي دورا رياديا للبلدان التي تسعى وراء التطور والتقدم، ولذلك فإن الابتكار يؤدي دورا كبيرا في التقدم التكنولوجي ويحقق التنمية ولذلك تعمل الدول المتقدمة على زيادة اعتماد التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الأساسية الشاملة لتحقيق الاندماج الرقمي،

وتعد الولايات المتحدة الامريكية أو ل من عززت قطاع المعلومات والرائدة في مجال صناعة المعلومات عالميا ،حيث ينتج قطاع صناعة المعلومات نصف الدخل القومي الأمريكي، وتليها اليابان التي وجهت جهودها نحو قطاع المعلومات وشكلت مجالس ولجان حكومية لتطوير وتشجيع البرامج التدريبية ،وكذلك الصين التي تعد من الدول المتقدمة في صناعة المعلومات وتوجيه الاستثمار نحو الأجهزة التكنولوجية ،وكذلك إصلاح وتطوير الاقتصاد المحلي ودعم البنية التحتية أما أو روبا فقد توجهت نحو دعم مشروعات صناعة المعلومات واستثمارها لتكون نواة المشاريع العالمية والمثمرة في المجال المعلوماتي وعلى مستوى دول العالم الثالث تعد ماليزيا الرائدة في مجال المعلومات، حيث طبقت القوانين والتشريعات لتطوير التقنيات واهتمت بقضايا البحث العلمي ،وتليها الهند التي أحدثت تفوقا عاما في القطاعات الاقتصادية، وزيادة نمو سوق الحسابات والبرمجيات، فضلا عن اللغة الانجليزية حيث تمتلك الهند ثاني أكبر اقطاع المعلومات بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث اللغة، وكذلك استغلت الهند زيادة عدد السكان في تدريب وتأهيل القوى العاملة، أما سنغافورة وكوريا الجنوبية فقد وضفتا التطبيقات التكنولوجية لدعم الأداء الاقتصادي وتحسين وتطوير عمليات الانتاج وكذلك لتنمية قطاع المعلومات والبرمجيات.

فأصبح المتغير التكنولوجي من أهم مصادر الثورة وعناصر قوة الدولة في القرن الحادي والعشرين، ونتيجة للدور التي تؤديه التكنولوجيا كعنصر من عناصر القوة الدولية في الوقت الراهن، فإن الاتحاد الأوروبي يحاول أن يؤدي دورا مهما متزايدا في سبيل زيادة قدراته التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وذلك عن طريق زيادة حجم الانفاق على البحث والتطوير سواء كانت تلك المشاريع مدنية أو عسكرية، فأصبحت مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحسابات الالكترونية قاعدة الانطلاق الرئيسية للنهوض التكنولوجي الأوروبي عن طريق رفع الاهتمام المكثف في مجال البحث والتطوير ولاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد تم اتحاد ثلاث شركات أو روبية كبرى هي شركة فيليبس (هولندا)، سيمنس (ألمانيا)، طونس (فرنسا_ايطاليا) لبيناء أكبر شركة متطورة على مستوى العالم في صناعة رقائق الكمبيوتر بكلفة خمسة ملايين دولار، فضلا عن العديد من المشاريع الأخرى والتي أهمها مشروع " يوركا" مقره في

بروكسل ومهمته التنسيق بين 297 مشروعا يعد واحد من أهم البرامج تصل إجمالي ميزانيتها 8 مليار دولار لعام 1990.

أما روسيا ففي عام 2010، تم تأسيس أو ل منصات للتكنولوجيا وتعمل كأداة وصل بين الدول وقطاع الأعمال والهيئات العلمية من اجل تطوير وتنفيذ آليات وبرامج بحثية واستراتيجية، وفي عام 2016، بلغ عدد المنصات في روسيا (34) منصة وبمشاركة (300) مؤسسة، 38% منها متخصص في قطاع الأعمال و18% متخصص في الجامعات و21% متخصص في المعاهد البحثية، وقد تم تنظيم نشاط المنصات الرقمية من خلال التعاون ن بين الدول وقطاع الأعمال الخاص ، وتوفير قروض من دون فوائد للمشاريع المبتكرة، كما تشارك روسيا في العديد من مراكز البحوث الأوروبية وكذلك أكدت روسيا على التعاون ن العلمي المثمر مع الإتحاد الأوروبي من خلال تمديد اتفاقية التعاون ن في مجال العلوم والتكنولوجيا في العام 2014 ،كما تتعاون ن روسيا والصين في الملاحة غبر الأقمار الصناعية من خلال مشروع "جلوناس" ويشهد التعاون ن الروسي الصيني تبادل المعرفة والمشاريع والعمل المشترك.

فالقطاع التكنولوجي من اكبر القطاعات من حيث القيمة السوقية ففي العام 2017، بلغ إجمالي هذا القطاع (38532) مليار دولار، وفي المترتبة الثانية يأتي القطاع المالي إذ بلغ (38532) مليار دولار، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع السلع الاستهلاكية إذ بلغ (28660)مليار دولار ،وتحقق التقنية الفائقة "الهايتك" أي صناعات الحوسبة والإلكترونيات والتكنولوجيا الرقمية أرباحا تفوق الأرباح النفطية عالميا فيسهم قطاع "الهايتك" في زيادة النمو الاقتصادي العالمي في مجال الابتكار والخبرات البشرية ،وفي العام 2017 تم عقد أكبر صفقة للهايتك عالميا وبلغت قيمتها 15 مليار دولار إذ قامت شركة "إنتل "شراء شركة "موبيلاي" بهدف تطوير وإنتاج السيارات ذاتية القيادة.

أما عربيا فتعد دولة الإمارات الرائدة في مجال المعلومات منذ البدأ، واهتمت اهتماما كبيرا بالاتفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعد من المؤشرات المهمة التي تستعمل لقياس نمو هذا القطاع في تحقيق نمو قوي لدول مجلس التعاون ن الخليجي ،كما تعتبر الإمارات ثاني أكبر سوق في هذا المجال ،فقد ارتفع الاتفاق على البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل نمو مركب ما يقارب (18%)خلال الاعوام من 2006_2011 ليصل الى 12 مليار دولار منها (75%) للاتصالات ،وعلى الرغم من تباطؤ هذا النمو في 2012 إذ سجل هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب ما يقارب (10%) وبلغ مستوى الاتفاق فيه إلى 16,5مليار دولار ،وكان للقطاع الصناعي دور في زيادة الاتفاق على التكنولوجيا بما فيها الاتفاق الرأسمالي على الأجهزة والبرمجيات[1]

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 2012، ص9.

وعلى الرغم من التوجه الكبير نحو تكنولوجيا المعلومات وادخال عمليات الأتمتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن دول العالم الثالث لا تزال المساهمة الرقمية فيها قليلة مقارنة بالدول المتقدمة وكعينة على ذلك مساهمة دول الشرق الأوسط عالميا، كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل (2): المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الاجمالي العالمي لعام 2015

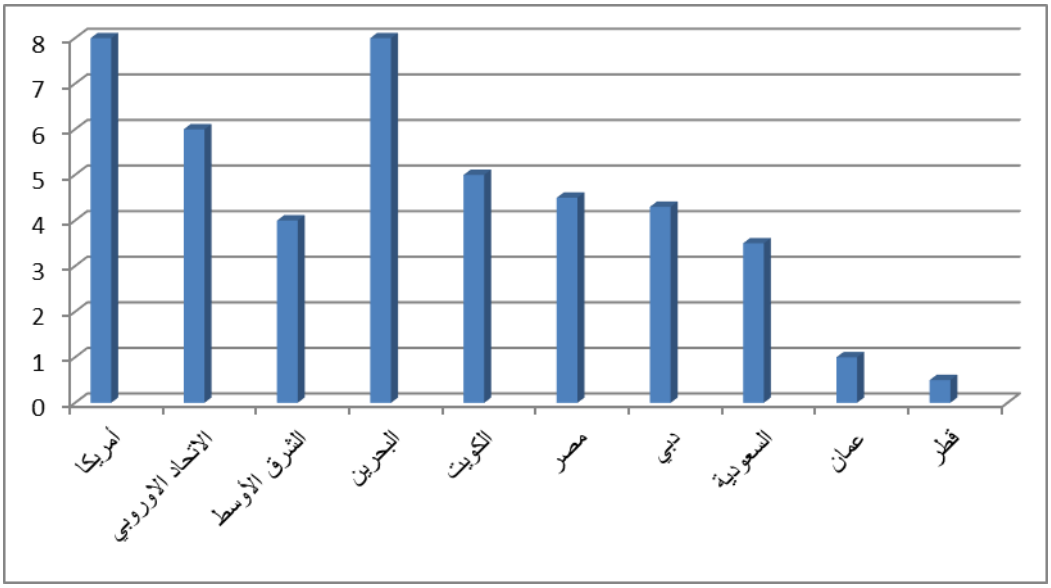

Source: Tarek Elmasry and others, digital Middle East; transforming the region into a leading digital economy, digital/ McKinney, oct, 2016, p25.

فكما نلاحظ من الشكل أن الولايات المتحدة الامريكية متفوقة عالميا، حيث تشكل نسبة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي 8% وتشكل نسبة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الأوروبي نسبة 6,2 % وتمثل دول الشرق الأوسط مجتمعة نسبة 4,1% وتعود النسبة الأكبر لبلدان مجلس التعاون ن الخليجي، وتشكل البحرين أعلى نسبة هي 8% نتيجة الصادرات الرقمية المرتفعة إلى الدول الاقليمية المجاورة.

كما يعد انترنت الأشياء (*IOT*)، مصطلحا حديثا من جيل الانترنت الجديد، يهدف إلى ربط الأشياء من حولنا بالأنترنت وايجاد منصة رقمية تجمع البيانات الخاصة بالأشياء وتطوير تطبيقات حديثة التي تقلل من التكاليف وتحقق الاستخدام الامثل للموارد، ومن المتوقع أن تشكل في العام 2020 أكبر أسواق الأشياء، ويتم فيه عرض الهواتف الذكية والحواسيب والأجهزة المتطورة، ويتم عرض أنظمة المنازل الذكية والأتمتة المادية للأشياء من حولنا، وتشير تقديرات الانفاق على صناعة انترنت الأشياء إلى أن قطاع الصناعة سيصل إلى 267 مليار دولار في العام 2020، وبمعدل نمو مركب يمثل 20% خلال مدة 10 أعوام، فيما يتوقع أن يبلغ الأثر الاجمالي للصناعة 6,2 ترليون دولار في العام 2025.[1]

[1] Boston consulting group market analysis, 2017bwinning in iot, it's all about the business process.

وقد شكل سوق انترنت الأشياء في العام 2015 نسبة 5% ويتوقع ارتفاعه في العام 2020 ليصل إلى 25% وبذلك يعد نموا لانفاق في هذا السوق (يعني الحصول على السلع والخدمات عبر الأنترنت من المنتج إلى المستهلك دون الحاجة إلى وسيط) متقدما في النمو مقارنة مع الصناعات الأخرى، كما يضم انترنت الأشياء تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة والتي تعد متعددة ومنتشرة حول العالم، أهمها الطائرات المسيرة والسيارات ذات القيادة والبرمجيات المتنوعة وتقدر حجم واردات صناعة الذكاء 2,45 مليار دولار، ويتوقع زيادة النمو بشكل أسرع ليصل إلى 60 مليار دولار، وذلك على وفق معدل نمو تراكمي يشكل نسبة 52%، كما يتوقع أن تسهم تقنية الذكاء الاصطناعي في زيادة مستوى الناتج العالمي بنسبة 15,7 ترليون دولار في العام 2030، أي زيادة بنسبة 14% عن العام 2019، وتحقق الصين أكبر نسبة اقتصادية من هذه التقنيات ويسهم ذلك في تحقيق زيادة بنسبة 26% عن الناتج المحلي الإجمالي أما أمريكا الشمالية فتحقق نسبة 14,5% أي ما يشكل 70% من المكاسب العالمية من الاستخدامات التقنية[1]

وكذلك أسهمت البيانات الضخمة والجيل الخامس (*5G*)، أي التصنيع الرقمي في بناء منصة أساسية لتنمية الاقتصاد الرقمي في الصين، ففي العام 2019، بلغت القيمة المضافة للتصنيع الرقمي 7,1 ترليون يوان صيني وبزيادة أسمية على أساس سنوي بنسبة 11,1%، كما يتوقع تقرير صادر عن الاكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن شبكات الجيل الخامس (*G5*) ستدفع الاقتصاد الرقمي الصيني بالنمو بمقدار 15,2 تريليون يوان خلال الاعوام الخمسة القادمة.

المطلب الثاني: استراتيجيات حماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي

إن المتغيرات الرقمية في تقنيات مجتمع المعرفة قد أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام الإبداعي ومرتكزاته، والعلاقات القانونية الناشئة في ظله، مما أفرز العديد من التحديات القانونية للنظم القائمة، وكان أثرها الأوضح في حقل الملكية الفكرية، وتحديدا فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي أفرزتها البيئة الرقمية وثورة المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الفكرية والابداعية الرقمية.

الفرع الأول : تحديات الاقتصاد الرقمي على واقع الملكية الفكرية

ومن المعروف أن اهتمام الدول بمسائل الملكية الفكرية ازداد بشكل ملفت للنظر بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وما صاحبها من ثورة معلوماتية تكنولوجية وتحول الاقتصاد الدولي نحو اقتصاد المعرفة، وما رافق ذلك من تطور الاتصالات الرقمية، ولقد ترتب على ذلك تغييرات جذرية هائلة شملت كافة الميادين، ونشأ بسببها مسائل تستدعي إعادة النظر في هيكلة اقتصاديات هذه الدول وتفحص أنظمتها التشريعية

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، العدد 51، أبو ظبي، ص 30.

والقانونية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية بغية تطويرها لتتواكب هذه المستجدات حماية لحقوق المبدعين ومنتجاتهم المادية والفكرية والمعنوية.

وقد أو جدت تحولات البيئة الرقمية بيئة عمل جديدة غير بيئة العمل التقليدية القائمة على النشر الورقي أو المرجعية الورقية، فأضحى هناك بيئة عمل رقمية كان لها انعكاسات عدة وتحديات خطيرة على واقع الملكية الفكرية، ولاسيما حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة وطبيعة التعامل مع تلك الحقوق، مما أثار التساؤل حول كيفية التصدي لهذه التحديات على حقوق الملكية الفكرية، ومن أهم هذه التحديات ما يأتي:

1_ سهولة الحصول على المعلومات وسرعتها والتحكم بها.

2_ سهولة تغيير في المعلومات وسرعتها وإعادة بثها ثانية

3_ سهولة التلاعب في محتويات الأعمال وأشكالها

4_ سهولة نسخ محتويات الأعمال وإخراجها بصورة مشابهة للأصل وبدرجة من الاتقان تفوق النسخ العادي للأعمال وبعدد كبير من النسخ

5_ تحكم المستقبل أو المستخدم بالمعلومة بحيث لا يمكن التحكم بالوقت والمكان اللذين يحددها ذلك المستخدم.

وتشمل أو جه الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية مختلف الجرائم الواقعة على المصنفات سواء على مفردات الملكية الأدبية والفنية من استعمال جزئي أو كلي للمصنفات المكتوبة أو السمعية البصرية بدون إذن المؤلف أو ورثته في حالة وفاته، إضافة لمجموعة الانتهاكات التي تطال براءات الاختراع والعلامات التجارية سواء كان التقليد كلي بالعلامة والمنتوج أو عن طريق أخذ اسم العلامة فقط، وكان هذا قبل ظهور تحولات بيئة المعلومات الرقمية في عملية ارتكاب مثل هذه الجرائم، لكن بعد استعمال التقنية الحديثة وظهور تحولات البيئة الرقمية أصبح للجريمة شكل جديد من خلال مستحدثات الاستعمال التقني للمصنفات المحمية بحقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي أو جد جرائم جديدة تكون الوسائط الرقمية هي العنصر الأساسي في التحديات الصارخة على حقوق الملكية الفكرية، والتي أطلق عليها الجريمة الإلكترونية أو الجريمة الرقمية[1]

وللتصدي لهذه التحديات، توجد استراتيجيتان لحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.

الفرع الثاني : استراتيجية الحماية القانونية والتقنية

أولا: استراتيجية الحماية القانونية

وتعتمد هذه الاستراتيجية على اتباع كل طرق التحذير قبل الاستخدام وآليات المعاقبة بعد اساءة هذا الاستخدام، إلا أن الواقع أثبت أن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي لم تعد كافية،

[1] زياد مرقد، الملكية الفكرية والعصر الرقمي، الاسكندرية، مجموعة طلال أبو غزالة، 2008، ص 14

وباتت تعرض حقوق الملكية الفكرية لاعتداءات كبيرة، فضلا عن صعوبة تطبيق التشريعات القانونية التقليدية على هؤلاء المعتدين، والتي باتت هي الاخرى عاجزة عن حماية أصحاب الحقوق.

ورغم صدور العديد من التشريعات في مجال حماية الملكية الفكرية وتحديد المصنف الذي تشمله الحماية إلا أن الجرائم المستحدثة في البيئة الرقمية مازالت بلا غطاء تشريعي، ويظهر القصور التشريعي في عدم تحديد الجرائم بأشكالها المتعددة والمتطورة في ظل تحولات العصر الرقمي، كما لا يوجد تصور واضح المعالم للقانون والقضاة اتجاه تلك الجرائم المستحدثة، والجرائم المستقبلية المتوقعة من خلال الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم. [1]

ولا تكون استراتيجية الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية ناجعة إلا إذا توافرت فيها الشروط التالية:

1. نشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية؛
2. تفعيل الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية واصدار قوانين مستحدثة تضمن الحماية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية.
3. ايجاد مسؤولية قانونية على موردي خدمات شبكة الانترنت إذا لم يلتزموا بوضع أنظمة تتضمن معلومات عن المشتركين معهم
4. ايجاد انظمة موحدة تتبنى وضع تدابير تقنية تمنع وتجرم التحايل عليها لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
5. الحد من النسخ الالكتروني الفوضوي من شبكة الانترنت وتقنين هذه العملية بمجموعة ضوابط ومحددات مستحدثة
6. تفعيل دور العقود في الحفاظ وحماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي
7. تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي في منازعات حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

ثانيا: استراتيجية الحماية بالتقنية

وهي عبارة عن مجموعة من الطرق والآليات التقنية المتبعة في كثير من بلدان العالم، والتي عناصر الملكية الفكرية بالوسائل الالكترونية، وتعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام ونستعرض بعضها في النقاط التالية:[2]

[1] حسن جميعي، حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي، ورقة عمل قدمت في الدورة التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين (13_ 16 ديسمبر 2004) بتنظيم وزارة الخارجية المصرية بالتعاون ن مع الويبو، ص 64.

[2] رياض بن ناصر الفريجي، تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، دراسة منشورة في المجلة العلمية لبحوث الاتصال الجماهيري لكلية الإعلام جامعة بني سويف، مصر، نوفمبر 2020، ص 251.

1. **العقبات التقنية:** وهي عبارة عن استخدام شفرة معينة، أو كلمة مرور توضع على البرامج أو الأقراص المدمجة أو المصنفات المحمية، لتعيق وصول أي شخص أو شركة لها، أو الحيلولة دون امكانية نسخ هذه البرامج أو المصنفات والتعديل عليها، أو توزيعها أو حتى طباعتها دون إذن من صاحب الحق فيها، مع وضع اجراء تكميلي آخر، وهو نشر بيانات صاحب الحق بالمصنف الرقمي المحمي وإتاحة الفرصة للراغبين بالاستفادة من هذه المصنفات المحنية الفعلية منها بمقابل مادي معين، يدفعه المستفيد بطرق عادية أو الكترونية.
2. **فرض أنظمة التتبع الرقمية:** وهي أنظمة تتيح تتبع الأجهزة التي تم نقل مصنفات محمية لها بصورة غير شرعية أو تم من خلالها استغلال الملكية الفكرية، ومعرفة مزود الخدمة الرئيسي لهذا الجهاز، مما يتيح ملاحقة صاحب هذا الجهاز قانونيا، كما تمكن أنظمة التتبع هذه من تتبع جميع النسخ الالكترونية لأي من المصنفات المحمية، ومتابعة ما يحدث لها من نسخ أو توزيع، مما يمكن صاحب الحق لهذه المصنفات المحمية من ملاحقة منتهكي حقوقه الفكرية[1]
3. **توقيف أو تجميد أو إلغاء اشتراك المواقع الالكترونية:** والتي تنتهك وتستغل أيا من عناصر الملكية الفكرية، أو يتم من خلالها انتهاك عناصر الملكية الفكرية من خلال سماحها وسكوتها على الاعتداءات التي تحدث لعناصر الملكية الفكرية في هذه المواقع.

[1] ILIE, intellectual property rights an economic approach, university of silin, Romania, 2014

خلاصة الفصل:

مما سبق فإن الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية يزداد أهمية يوما بعد يوم لأنه السبيل الأكثر جدوى في منع القرصنة والتزوير والنسخ غير المشروعة، ونجد أن الدول سعت إلى ربط هذه الحقوق بالتجارة واعتبرتها جزء لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي، واصبحت الملكية الفكرية جزء أساسي من المجتمع الدولي واعتبرت حماية الملكية الفكرية جزء من السياسة الاقتصادية، على الرغم من أن النظريات الاقتصادية تجاهلت النم والاقتصادي والتنمية الناتجة عن هاته الحماية أو اعتبرتها جزء ثانوي

ويرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاث مرتكزات رئيسية وهي التكنولوجيا والاقتصاد والقانون، حيث يؤدي تكامل هذه المرتكزات إلى تطور الدول وانطلاقها نحو التنمية الاقتصادية، وبذلك نجد أن الملكية الفكرية هي التي تجمع هذه العناصر فهي مصطلح قانوني اقتصادي تكنولوجي في أغلب أنواعه، وبذلك أصبحت الملكية الفكرية من أثمن السلع المتداولة في العالم.

وقد تزايدت أهمية المتغير التكنولوجي في الاقتصاد العالمي ولذلك تسعى الدول إلى زيادة الأرباح من خلال الابتكار وتطوير الصناعات التكنولوجية وزيادة الإنفاق على عمليات البحث والتطوير، فتحول التنافس الدولي من القوة العسكرية إلى القوة التكنولوجية التي أصبحت من أهم متغيرات القرن الحادي والعشرون ، فضلا عن التطور المستمر في المجال التكنولوجي وظهور التقنيات الفائقة حيث تمتلك الدول المتقدمة الموارد البشرية الضخمة للعمل التقني وكذلك الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك عتاد تكنولوجي للحواسيب مما يجعلها رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي وسوق انترنت الأشياء.

الفصل الثاني:

حماية الملكية الفكرية في الصين في ظل الاقتصاد الرقمي

تمهيد:

إن التطور الكبير في التطبيقات الرقمية التي شهدتها الصين أدت إلى نمو سريع في الاقتصاد الرقمي الصيني والذي يعد عاملا مؤثرا على حقوق الملكية الفكرية، فالملكية الفكرية هي عملة الاقتصاد الابداعي، وهذا ما يضع الحكومة الصينية أمام تحديات في مجال حمايتها لحقوق الملكية الفكرية، بعد أن كانت متهمة بتسهيل عمليات التقليد وانتهاك الحقوق المختلفة، حيث قامت بتعديل القوانين ذات العلاقة بحماية الحقوق الملكية سيما بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية بعد أن أصبحت كل قوانينها متوافقة ومعايير الاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقية تريبسن لذا فقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث:

يتضمن المبحث الأول تطور الاقتصاد الرقمي الصيني، والمبحث الثاني واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى جهود الصين في مجال حماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الرقمي في الصين

إن دراسة واقع تطور الاقتصاد الرقمي الصيني يعد خطوة ضرورية لمعرفة مدى تأثيرها على حقوق الملكية الفكرية في الصين، وهذا من خلال معرفة حجم التطور ودراسة المؤشرات المتعلقة به.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الصيني

الفرع الاول : تاريخ الاقتصاد الصيني

بعد أن اعتمدت الصين حزمة من الاصلاحات الموجهة نحو السوق منذ العام 1978، أصبحت اقتصادا ناجحا بشكل ملحوظ، وقد استطاعت بذلك التحول من البلد الفقير إلى بلد له دخل متوسط في مدة لا تتجاوز ثلاثة عقود من خلال تحقيقها لمعدلات النمو الاقتصادي المستدام وبوتيرة قياسية، ففي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي كانت الصين أكبر المتلقين للمعونات الخارجية من بين البلدان النامية لكنها منذ بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت أحد المساهمين والمانحين الرئيسيين لإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا فضلا عن كونها البلد الأكثر اكتظاظا بالسكان، فتعد الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر وثالث أكبر مصدر للاستثمار في الخارج (بعد الولايات المتحدة واليابان) وأكبر بلد في التجارة الدولية، ويمكن إرجاع السبب في صعود القوة الاقتصادية للصين إلى " معجزة النمو" والمعدلات السريعة والمستدامة خلال ثلاثة عقود، كما رافق النمو الاقتصادي حيث تحولت الصين من اقتصاد قائم على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى اقتصاد ذو تنمية منسقة بين القطاعات الأولية (الزراعة)، القطاعات الثانوية (الصناعة) والقطاع الثالث (الخدمات)[1]

الفرع الثاني : تقييم الاقتصاد الرقمي

إن الأداء القوي للنمو الاقتصادي الذي استمر خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية في ظل إصلاح وتطوير مستمرة وتدريجية تطبق على مراحل عدة وتتحرك بشكل تدريجي نحو النظام المختلط بين تخطيط الدولة والاعتماد على اقتصاد السوق، وعلى الرغم من الصعود الاقتصادي الباهر للصين خلال فترة زمنية بسيطة نسبيا من المركز الثامن في العام 1988 إلى المركز الثاني عالميا في 2013، فإن الصين لا يزال أمامها الكثير لتلتحق بالدول المتقدمة وأنها لا تزال في مصاف الدول النامية إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار بمؤشر متوسط دخل الفرد، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية (51) ألف دولار في العام 2013، وهوما يقارب من ثمانية أضعاف متوسط دخل الفرد في الصين والمقدر بحوالي 6629 دولار في العام نفسه، حيث لا يزال الاقتصاد الصيني يعتمد على القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة

[1] أمين حواس، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 27، 2017، ص9755.

الثقيلة والخفيفة والزراعة، ويعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو التصدير، فمستوى المعيشة والدخل في الصين يمكن أن يفقدها مع مرور الزمن مزايا نسبية أمام المنافسين الأرخص في التكلفة بالنسبة إلى أسواق التصدير مثل فيتنام والفلبين، كما أن الصين عرضة للخسائر بسبب التوجه الراهن للتكتلات الاقتصادية لمواجهة سيطرة الصين على أسواق التصدير، كالتوجه الذي أعلن في 2013 بإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين أمريكا والاتحاد الأوروبي وكذلك تواجه الصين مشكلات أخرى كالحاجة إلى فتح أسواقها المالية.[1]

فكانت هناك احتمالات أن تواجه الصين أزمات مالية في الدين الحكومي على مستوى الحكومات المحلية إذ بلغ إجمالي الدين الحكومي ما يعادل 1,881 ترليون دولار في العام 2012 ما يمثل 22,9% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه التوقعات لم تحدث[2]

فضلا عن احتمال انفجار فقاعة أسعار العقارات وأزمات على مستوى الاقراض المصرفي، فالنظام الاقتصادي الصيني لم يختبر فعليا في مثل هذه الأزمات في ضوء الحماية الكبيرة التي كانت تضفيها عليها الدرجة العالية في التحكم الحكومي في النشاط الاقتصادي الصيني إلى المستقبل عندما يتم اختباره فعليا.

كما أن للصين نقطة ضعف رئيسية، وهي افتقارها إلى موارد طاقة محلية كافية لدعم استمرارية النمو الاقتصادي المرتفع وعدم توافر التقنيات الحديثة لإنتاج النفط والغاز، وتحاول ل الصين مواجهة هذه المشكلة من خلال التوجه إلى الخارج لإنشاء شركات اقتصادية مع دول غنية بالنفط، خاصة في القارة الإفريقية وبعض دول الشرق الأوسط فضلا عن محاولات بعض شركاتها الحصول على أسرار الابتكارات التقنية في مجال استخراج النفط والغاز الصخري عن طريق القرصنة الرقمية التي تستهدف شركات أمريكية، فهذه الشركات هي الأكثر تعرضا للهجمات الرقمية من قبل الصين، والجدير بالذكر أنه في جويلية 2013 تم في الولايات المتحدة الأمريكية اتهام جهات خارجية بالتآمر للقيام بقرصنة رقمية على المستوى العالمي والحصول على بيانات بصورة غير قانونية بما في ذلك من شركات أمريكية مثل " ناسداك" و" سفن اليفين ديسكفري" للخدمات المالية و"داو جونز" التي تسببت في خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات، ما يجعلها القضية الكبرى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تحاول الصين تخفيض المخاطر الناجمة عن الاعتماد الزائد على الصادرات كمحرك للاقتصاد ومواجهة الانتقادات الموجهة إليها باعتمادها على سياسة تقييم سعر

[1]Daokuili,D.2015, THE FUTURE OF THE CHINESE ECONOMY,INCHOW,G. AND PERKINS, D. (EDS), ROUT LEDGE HANDBOOK OF THE CHINESE ECONOMY, NEW YORK : ROUT LEDGE,PP 324 -342

[2] STEPHEN M.WALT, THE END OF THE AMERICQN ERA, THE NATIONAL INTEREST,2011

الصرف بأقل من قيمته لتشجيع صادراتها في ظل ما يعرف بحرب العملات وذلك بعد إعلان السلطات الصينية الجديدة أنها ستعمل على انتهاج سياسات اقتصادية أكثر توازنا بحيث يزيد الاعتماد على الطلب المحلي الاجمالي وينخفض تدريجيا الاعتماد على التصدير إلى العالم الخارجي.

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين

الفرع الاول : الهيكل الاقتصادي للصين

تعد دولة الصين من الدول الرائدة والسباقة في استخدام التقنيات التكنولوجية مما يجعلها أكثر الدول تنوعا في هيكلها الاقتصادي، ومع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، فتسجيل الصين لمعدلات النمو المرتفعة لحد كبير إلى عملية التعلم والترقية الناتجة عن اعتماد السلع الوسيطة للتكنولوجيا الجديدة المتجسدة في المستوردة منها والاستثمار في رأس المال، كمثال في أو اوائل ثمانينات القرن الماضي كانت تعتمد الصين في انتاجها على تجهيز المنتجات الزراعية الأولية، والغابات، وتربية الحيوانات والثروة السمكية، ولكنها سرعان ما قامت بترقية عملياتها نحو إنتاج المزيد من السلع ذات المحتوى التقني مثل: المنسوجات والالكترونيات، والكيمياويات، والآلات، وتجهيزات الأغذية الحديثة، ومواد البناء التي أصبحت الآن تتوفر فيها معايير الجودة العالمية، فلم تصبح الصين أكبر مصدر في العالم فقط بل تحول هيكل صادراتها بشكل كبير منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، إذ سجل انخفاضا حادا في حصة المنتجات الزراعية والمصنعة ذات كثافة اليد العاملة منخفضة المهارة مثل المنسوجات والملابس، في حين ارتفعت حصة الصناعات الثقيلة والالكترونية مثل الالكترونيات الاستهلاكية، الاجهزة المنزلية، وأجهزة الحاسوب، وقد ارتفعت حصة الصادرات المصنعة ذات التكنولوجيا من 6%في العام 1992 إلى 31% في العام 2009، نتيجة الترقية السريعة للإنتاج في القطاع الصناعي، فقد كان متوسط الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل فقط 5,6% مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1995، إلا أنها في أقل من عقد من الزمن ارتفعت إلى 15,8% بحلول العام 2004، إلا أن المحافظات الساحلية في الصين استطاعت سد الفجوة التكنولوجية مع الحدود الدولية.[1]

وتعكف الصين الآن على مرحلة جديدة لتطوير جهاز إنتاجها الوطني، فمواجهة القيود المتزايدة المفروضة على الموارد وخطر الاحتباس الحراري الناجم عن انبعاثات الكربون، التزمت الحكومة الصينية بتحويل الصين إلى اقتصاد ينبعث منه كربون منخفض واقتصاد أخضر يمثل تطوير وتنمية الصناعات

[1] أنطوان برونيه، جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص 34.

الناشئة الاستراتيجية، والمخطط الحماسي الثاني عشر والذي يشمل التكنولوجيا الحيوية والطاقة الجديدة وتصنيع المعدات عالية التكنولوجيا وتوليد الطاقة لحماية البيئة وإنتاج سيارات ذات الطاقة النظيفة، وجيل جديد من تكنولوجيا المعلومات، ولتحقيق هذه الأهداف حولت الصين استثماراتها نحو التكنولوجيا النظيفة، ففي عام 2009، أصبحت الصين أكبر مستثمر في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، فقد بلغ حجم استثماراتها 34,6مليار دولار أي ما يعادل 21% من اجمالي الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة، وأكبر بلد منتج للطاقة المتجددة في العالم، متجاورة ذلك الولايات المتحدة الامريكية في عام 2009 أيضا، لتصبح المستثمر الرائد في مجال تقنيات الطاقة المتجددة وفي العام ذاته تفوقت الصين على البلدان المتقدمة مثل الدنمارك، وألمانيا واسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أكبر منتج للتوربينات الهوائية والألواح الشمسية.[1]

الفرع الثاني : مؤشرات الاقتصاد الرقمي للصين للمدة 1999_2018 (الجدول مدرج في قائمة اللواحق)

تسعى الصين لدفع تطوير تكنولوجيا الطاقة الخضراء لتصبح أكبر منتج لمركبات الوقود البديل في العالم، فمن أجل معرفة مدى نمو وتطور الصين تقنيا توجد عدة مؤشرات يمكن عن طريقها التوصل لذلك.

أولا : الانفاق على البحث والتطوير

نتيجة للتغيرات التي طرأت على المستوى العالمي أعطى للصين دورا مهما للتكنولوجيا في بناء الأفق الجديدة، وكان للابتكار دور كبير في التقدم التكنولوجي مما ساهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام، لذلك حاولت الصين جاهدة الاعتماد على التكنلوجيا في تطوير البنية الأساسية تقنيا، كونها تسهم في تحقيق الاندماج الرقمي بحيث يصبح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملا وعلى مستوى كبير من الانتشار وبكلفة مناسبة، من خلال التوسع في انفاقها العام في جانب البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت هذه النسبة بشكل تدريجي طيلة مدة الدراسة فقد بلغت حوالي 0,75% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 إلى حوالي 2,19 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018، إلا أن هذا الارتفاع في حجم الانفاق على البحث والتطوير انعكس بشكل ايجابي على عدد المقالات والمجالات العلمية فقد ارتفعت من 53064 ألف مقالة في عام 2000 إلى 528630 ألف مقالة في عام 2018، وهذا يعود إلى الدور الذي تقوم به الحكومة في دعمها للعلم والمعرفة والاهتمام برأس المال البشري وتعزيز دور الجامعات في البحث والتطوير وتفعيل التعاون ن بين القطاع العام والخاص، ومن ثم فإن ذلك ينعكس بشكل متواصل على زيادة عدد براءات الاختراع من 15626 مليون في عام 1999 إلى 1393815 مليون براءات في العام 2018، وهذا التزايد يعكس مدى أهمية دور العلماء والباحثين لرفد العلم والمعرفة

[1] عاصم عبد المنعم أحمد، طريق الصين إلى الطاقة المتجددة، مركز البحوث الزراعية _ المعمل المركزي للمناخ الزراعي، وزارة الزراعة، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 42، جامعة اسيوط، مصر، جويلية 2015.

بأفكارهم العلمية والعملية وجدية الاهتمام بتطوير الملاكات العلمية والتقنية للتنمية والتطوير، إذ أصبح العالم في الوقت الراهن مقترنا بمدى تطور رأس المال البشري ودوره في التقدم التقني والتكنولوجي المنعكس على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

ثانيا : صادرات وواردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بالنسبة للميزان التجاري الخاص بالصادرات المتعلقة بالسلع والتكنولوجيا فقد تزايدت من حوالي 17% من إجمالي الصادرات في عام 2000 حتى بلغت حوالي 27 % في عام 2017، وهذا الارتفاع يعود بشكل كبير إلى تزايد دور الانفاق على البحث والتطوير ومن ثم تزايد عدد الاختراعات كل ذلك انعكس ايجابا على الصادرات التكنولوجية في الصين، فيما شكلت نسبة استيرادات التكنولوجيا أيضا ما يقارب الخمس من إجمالي الاستيراد فقد بلغت حوالي 22% من اجمالي الاستيرادات في العام 2017 بعدما كانت حوالي 20% في العام 2000.

كما تجدر الإشارة إلى حجم الاقتصاد الرقمي الصيني أنه قد بلغ في سنة 2020: 5,4 تريليون دولار.

المبحث الثاني: واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين

إن الوقوف على واقع حماية الملكية الفكرية يعد خطورة ضرورية في هذا البحث، وهذا لمعرفة مدى تأثرها بالتطورات الهائلة على مستوى الاقتصاد الرقمي الصيني وتتبع الخطوات التي قامت بها الحكومة الصينية لبناء نظام لحماية الحقوق الفكرية.

المطلب الأول: واقع قوانين حماية الملكية الفكرية في الصين

لقد بدأت الصين بتكوين نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية متأخرة عن العديد من الدول قياسا إلى التواريخ التي ظهرت فيها مختلف الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، إلا أنها عندما شرعت في تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح في أو اخر السبعينات من القرن العشرين حققت الكثير من التقدم في اصدار قوانين حماية الحقوق الفكرية في فترة تعتبر وجيزة، بفضل اقتناعها بأهمية هذه الحماية في تقدم الابداع العلمي والتكنولوجي، وفي هذا السياق أصدرت الصين عددا من التنظيمات واللوائح وأجرت جملة من التعديلات على القوانين الموجودة بما يتماشى مع المعايير التي تفرضها اتفاقية ترييس في ظل سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الأول : قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أولا : حماية براءات الاختراع :تأسس مكتب البراءات الصيني سنة **1980** بشكل رمزي فقط، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في 1 أفريل **1985**، وفي عام **1998** تم تعويض المكتب بمؤسسة جديدة أكثر تنظيما وصرامة هي مصلحة براءات الاختراع الصينية التي كانت تخضع للإشراف المباشر لمجلس الدولة في إطار تحديث الصين لأجزائها، وتم تدعيم قانون البراءات بإصدار لوائح تنفيذية لقانون براءات الاختراع ولوائح تنفيذ الحماية الجمركية لحقوق براءات الاختراع وغيرها من القوانين والتنظيمات، وقد عدل قانون البراءات مرتين، بظهور احتياجات جديدة في **1992** وأو ت **2000**[1]، إذ تم في هذا الأخير ضمان سرية أكبر الاختراعات أثناء فترة الفحص لاتخاذ قرار منح براءة الاختراع من عدمه.

ويتم تسجيل البراءات في الصين حسب قاعدة الاسبقية في الطلب وليس الأسبقية في الاختراع، ويحمي القانون الصيني البراءات لمدة عشرين سنة، وعشر سنوات بالنسبة لنماذج المنفعة والتصاميم المحمية بالبراءات، وهذه المدة قابلة للتجديد لثلاث سنوات، ويتم ايداع طلب الحماية لدى لجنة الدولة للملكية الفكرية أو بواسطة نظام **PTC**، أما الأجانب الذين لا يملكون إقامة أو مشروعا اقتصاديا في الصين فإنهم ملزمون بطلب الحماية عن طريق وكالة براءات معتمدة، وبالنسبة للحقوق المنتهكة فيمكن أن يلجأ حملتها إلى طلب

[1] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، تقدم جديد في حماية حقوق الملكية الفكرية (بكين، دار النجم الجديد، أفريل 2005)، ص 8.

تدخل القضاء أو مصالح الجمارك في حالة تصدير أو استيراد منتجات ذات علاقة بتلك الحقوق، وفضلا عن ذلك يمكن ان تكون البراءات موضوع ترخيص اجباري في الحالات الطارئة مع تعويض أصحاب الحقوق مثلما يحدث في حالة الأوبئة الخطيرة.

وباعتبار براءات الاختراع ذات تأثير مباشر على نقل التكنولوجيا فقد عملت الصين باستمرار على تطوير قوانينها، ولهذا الغرض أصدر مكتب البراءات الصيني في مارس **2005** دليلا اقترح فيه تعديلات جديدة في قوانين البراءات لاقت استحسانا كبيرا من قبل ممثلي غرفة الصناعة والتجارة الأمريكية واعتبروها قريبة جدا من المعايير الدولية.[1]

ثانيا: حماية العلامات والأسماء التجارية

صدر قانون العلامات التجارية الصيني سنة **1982** ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس **1983**، وتعرض لتعديل جزئي في **1993** من طرف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وذلك لتوسيع نطاق الحماية حيث أدرجت علامات الخدمات، أما التعديل الثاني في اكتوبر 2001 فقد كان لغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وأدرجت بموجبه العلامات ثلاثية الأبعاد وعلامات اللون.[2]

ولضمان التنفيذ الجيد للقوانين الصادرة انشئت اللوائح التفصيلية لتنفيذ العلامات التجارية التي عرفت أو ل تعديل لها في فيفري **1988**، وفي جويلية **1993**، عدلت اللوائح التفصيلية للمرة الثانية وأدرجت بموجب التعديل العلامات الجماعية والعلامات الخاصة، كشهادات التصديق وعلامات الجودة، والعلامات الشهيرة، وفي أو ت **2002** أدخل تعديل ثالث على اللوائح التفصيلية وتم تغيير اسمها إلى لوائح تنفيذ قانون العلامات التجارية.

وقد وسعت الصين مجال الحماية إلى العلامات الخاصة بالخدمات والمؤشرات الجغرافية وعلامات المنشأ، وتكفل الحماية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد للأسماء والعلامات المسجلة، غير أن القانون الصيني لا يحمي الأصوات المميزة مثل الموسيقى الافتتاحية لنظام التشغيل واضيفت العلامات الشهيرة إلى قائمة الأمور المحمية، إذ الحق بعد أن كانت رعايتها منذ **1996** من اختصاص **AIC**، وتستفيد من الحماية في ظل التعديلات سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة في الصين [3]، ويعمل القانون الصيني في مجال العلامات

[1] China's WTO implementation and other issues of importance to American business in the US chine commercial relationship, US chamber of commerce report (Washington : united states chamber of commerce, September 2006), P26

[2] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص 12.

[3] APEC PAPERS, PAPER N 2003 /IPEG 1 /006 (2003), OP.CIT, P 3.

التجارية وفق قاعدة الأسبقية في التسجيل وليس الأسبقية في الاستخدام، ويمكن أن تبطل حماية العلامة التي تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية.

ثالثا: حماية حقوق التأليف

لم تشرع الصين في حماية هذا الحق إلا في بداية التسعينات من القرن العشرين عندما دخل قانون حقوق التأليف حيز التنفيذ في جوان **1991** بعد عام من صدوره، وتم تعديله عدة مرات، ويحمي القانون الصيني المصنفات الادبية والفنية طيلة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أما إذا كان صاحب العمل شخصا معنويا، فإن الحماية تدوم خمسين سنة ابتداء من نشر العمل على الجمهور.

واستحدثت الصين تدريجيا عددا من اللوائح المكملة والتي تتماشى مع المتغيرات التي تحدث في مجال حقوق التأليف، مثل لوائح حماية برامج الكمبيوتر ولوائح تنفيذ حقوق التأليف واجراءات تنفيذ العقوبات الإدارية المتعلقة بحقوق التأليف ولوائح الغدارة الجماعية لحقوق التأليف، وتتم حمايتها على ثلاث مستويات: لجنة الدولة لحقوق الطبع والنشر على مستوى المقاطعات واللجنة نفسها على مستوى الولايات والمدن.[1]

الفرع الثاني: بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

واستجابة لما تتطلبه اتفاقية تربس عدلت الصين قانون حقوق التأليف في اكتوبر **2001**، حيث أصبحت المادة 10 تعترف بالحقوق المعنوية للمؤلف وبحق نسبة العمل لصاحبه، كما مكنت المادتان 37 و38 فناني الأداء والمنتجين من الحصول على مقابل لقاء السماح لغيرهم بإعادة تأدية وإعادة إنتاج أعمالهم ونشرها للجمهور، ومنحت المادة **41** الحقوق نفسها لمنتجي التسجيلات الصوتية والأفلام، أما المادة **44** فأعطت الحق لهيئات الإذاعة والتلفزيون لمنع أي جهات أخرى من تسجيل أو إعادة نشر برامجها دون إذن منها.

كما تقر المادتان **49** و**50** امكانية اللجوء إلى القضاء في حالة حدوث انتهاكات في إطار حقوق التأليف والحقوق المجاورة.

وقد أنشأت الصين جهازا متكاملا يتولى تطبيق هذه القوانين، ويتكون هيكل حماية حقوق الملكية الفكرية من عدد من الدوائر لكل منها وظيفة محددة وهي تضم: مصلحة الدولة لحقوق الملكية الفكرية ومصلحة الدولة للصناعة والتجارة والإدارة العامة للإعلام والنشر، ومصلحة الدولة لحقوق الطبع والنشر ووزارة الثقافة ووزارة الزراعة ومصلحة الدولة للغابات ووزارة الامن العام، والهيئة العامة للجمارك ومحكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا[2]، ويوجد بين كل هذه الأجهزة روابط عمل لتنفيذ القوانين وتحقيق المستوى المرجو

[1] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

من الحماية، وقد تم تنظيم هذا التنسيق فيما يسمى " إشعار حول تدعيم التعاون ن والتنسيق في أعمال التحقيق والمعالجة للقضايا الجنائية التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية" الصادرة في أكتوبر من سنة **2000.**

ولتقوية الحماية انشئت الصين في **2004** فرقة عمل وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية تقوم بالتخطيط والتنسيق لأعمال الحماية على المستوى الوطني، وتخضع هذه الفرقة للإشراف المباشر لرئيس مجلس الدولة عن طريق نائب له يمارس مهامه بالتنسيق مع وزارة التجارة، . وفيما يلي ملخص لأهم التغيرات التي حدثت على مستوى مختلف قوانين حقوق الملكية الفكرية في الصين.

من الجدول الموضح في قائمة الملاحق يلاحظ أن كل هذه القوانين قد تم تعديلها أو دخلت حيز التنفيذ قبل انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تغير **70%**من قانون العلامات التجارية و**56,5%** من قانون براءات الاختراع و**78%** من قوانين حقوق التأليف بتعديل بعض المواد أو إضافة مواد جديدة إليها أو إعادة النظر فيها، وتدل نسب التغير هذه على أن قوانين حقوق التأليف كانت أكثر القوانين ابتعادا عن المعايير الدولية تليها العلامات التجارية ثم قوانين البراءات.

المطلب الثاني: آليات حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين

تبنت الصين طرقا مختلفة لتفعيل قوانين حقوق الملكية الفكرية وهذا بما يتناسب مع مصلحتها

الفرع الأول : التنفيذ الإداري والشخصي والقضائي

أولا: التنفيذ الإداري تتمثل هذه الآلية في تنفيذ حقوق حملتها من خلال بعض الاجراءات القانونية ضد المنتهكين سواء كانت صفتهم مجرمين أو إداريين أو مدنيين، ويقوم بهذه الإجراءات موظفون حكوميون، وبموجبها قد يتعرض المنتهكون إلى عقوبة السجن أو غرامة أو حجز المداخيل والأرباح غير المشروعة المحققة من وراء الاستغلال غير المشروع لحقوق الآخرين.

ولا يتم التفعيل الإداري بشكل تلقائي، وإنما يحدث عندما يودع حملة الحقوق طلب تدخل لدى إحدى الوكالات المختصة عند تعرض حق من حقوقهم للانتهاك، ويرفق الطلب بكافة القرائن والبراهين التي تثبت الادعاء والتي يجب أن تكون مقنعة للوكالة، عندها يشن فريق من موظفيها حملة مداهمة مفاجئة للجهة المشكوك فيها ويمكن الاستعانة بالشرطة إذا اقتضت الضرورة لذلك.[1]

ثانيا: التنفيذ الشخصي:

يقصد بالتنفيذ الشخصي أن تقوم الحكومة بتشريع بعض الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات بتدخل من أطراف غير حكومية وبمبادرات شخصية، وفي مجال حقوق الملكية الفكرية تسمح هذه التشريعات بتنفيذ الحقوق من طرف حملتها وباختيارهم وذلك بالتفاوض ض مع المنتهكين أو اجبارهم على دفع الاضرار باتخاذ إجراءات قانونية معينة لا تتعد فيها التكاليف الأرباح المتوقعة، ويبدو الاختلاف الجوهري بين هذا النوع من الاجراءات القانونية والتنفيذ الإداري في كون حملة الحقوق هم الذين يقررون تطبيق أو عدم تطبيق الآليات ذات العلاقة وليس موظفو الحكومة، كما أن الاطراف المشاركة في تطبيق الاجراءات القانونية هي التي تتحمل أغلبية أو كل تكاليف العملية وليس الدولة.

وتكمن ميزة التنفيذ الشخصي في التخفيض ما أمكن من الهوة التي تسببها الاجراءات البيروقراطية بين القمة التي يمثلها واضعو السياسات والقاعدة التي تتمثل في منتقدي السياسات، إذ أن تلك الهوة تجعل القمة غير قادرة على فرض الرقابة المباشرة على المكاتب التي تتولى التنفيذ الإداري، في حين أن التنفيذ الشخصي يقلص من الاجراءات البيروقراطية ولا يضطر المشتري إلى انتظار إحالة القضية إلى المحكمة من طرف

[1] ANDREW C. MERTHA "shifting legal and administrative goalposts, Chinese bureaucracies, foreignالتنفيذ
Lutman, KEVIN j.o BRIEN, ENGAGING THE LAW IN CHINA STATE, SOCIETY, AND POSSIBILITIES FOR JUSTICE, (STANFORD, CALIFORNIA, STANFORD UNIVERSITY PRESS, 2005), P164.

مكاتب التفعيل الإداري التي تستغرق فترة من الزمن أكثر مما يجب، بل يمكنه من أن يحدد مطالبه ويعرض القضية مباشرة على المحكمة التي تطبق القانون المتعارف عليه في مثل هذه المسائل والذي حدده واضعو السياسات، وبالمقابل فإن الواقع يثبت فعالية أكبر للتنفيذ الإداري من ناحية التكاليف وسرعة التنفيذ.

وعلى الرغم من العيوب التي تعتري التنفيذ الإداري من منظور تفشي الرشوة وقلة وسائل التنفيذ وتداخل الاختصاصات بين بعض وكالات التنفيذ، فإنه يبقى مع ذلك الطريقة المفضلة بالنسبة للحكومة الصينية إذا ما قورن بالتنفيذ الشخصي في كل الحالات وليس في قضايا حقوق الملكية الفكرية فقط، لأن الحكومة الصينية ترى بأن النظام القانوني هو أداة من ادوات فرض سيطرة الدولة والتحكم في الأوضاع وليس وسيلة فوق إرادتها، ويرمي ذلك إلى ضرورة أن تتم إدارة القانون وتوجيهه من طرف خبراء الدولة وليس من طرف المواطنين العاديين.

ثالثا: التنفيذ القضائي

لقد شرعت المحكمة الشعبية والنيابة الشعبية بالتطبيق الفعلي للأحكام الخاصة بتصنيف انتهاك حقوق الملكية الفكرية كجريمة منذ 22 ديسمبر **2004**، وقد أنشئت الصين المحاكم المختصة في قضايا حقوق الملكية الفكرية في خمس مقاطعات هي : شنغهاي، بكين، فويان، غوانغ داونغ، هينان، غير أن هذه المحاكم لا تأخذ فرصتها الكاملة للقيام بالدور المناط بها بسبب عدم إحالة أجهزة التفعيل الإداري للقضايا التي تمر عليها إلى المحاكم لاتخاذ قرار نهائي حيالها مثلما تنص عليها المادة 62 من اتفاقية تربس، وتعتبر القرارات التي تتوصل إليها أجهزة التفعيل الإداري في الصين نهائية وليست بحاجة إلى رأي المحكمة، والمشكل المطروح بالنسبة للتنفيذ القضائي هو عدم امتلاك المحاكم لأي سلطة تخول لها فرض عقوبات على الهيئات والمؤسسات الصينية التي ترفض تنفيذ القوانين والأحكام الصادرة عنها[1]

الفرع الثاني: الحماية الجمركية

وفقا لتنظيمات الجمارك التي دخلت حيز التنفيذ في أو ل مارس **2004**، فإنه يمكن لمالكي العلامات التجارية المسجلة في الصين والبراءات المسجلة في مكتب البراءات الصيني أو أي عمل أدبي، طلب الحماية الجمركية لحقوقهم في حالة تعرضها للانتهاك بمنع استيراد أو تصدير المواد الناتجة عن ذلك الانتهاك، وعند التأكد من صحة الشكوى المقدمة يمكن لمصالح الجمارك أن تتدخل عن طريق الإدارة العامة للجمارك أو أن تحيل المشكلة إلى القضاء حسب طبيعة وكمية المواد المحجوزة[2] ، بسبب الفشل الذي سجلته الحماية

[1] شيخة ليلى، مرجع سابق، ص 92

[2]Intellectual property guide 2004, (Beijing, China, baker and, Mackenzie, 2004), p30.

القضائية والتفعيل الإداري بدأ حملة الحقوق يميلون منذ **2005** إلى التنفيذ الشخصي سيما في قضايا براءات الاختراع.

ومع الجهود التي بذلتها الصين في سبيل حماية حقوق الملكية الفكرية، سواء كانت إرادية أو عن طريق الضغط الاجنبي أو كانت فردية أو بالمساعدات الفنية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، فإن العديد من العوائق لا تسمح بتوفير الحماية المناسبة لتلك الحقوق، وأهمها ما يلي:

1. العوامل الثقافية والتاريخية المتمثلة في الفكر الكونفوشيوسي والذي لا يزال يؤثر على أسلوب تفكير المجتمع الصيني إذ يقلل هذا الفكر من أهمية الملكية الفكرية.
2. الصراع البيروقراطي حول فرض السيطرة على قضايا حقوق الملكية الفكرية مما أفرز بعض رجال الإدارة الذين يتصفون بميل ضعيف إلى تطبيق المعايير ذات العلاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
3. اعتماد الصين على المعايير الإدارية بدل الجنائية في محاربة الانتهاكات، وهذا من شأنه أن يشجع الانتهاك طالما أن وكالات التنفيذ الإداري تغطي تكاليفها من جمع الغرامات في عمليات المداهمة التي تقوم بها، مما يجعل استمرار انتهاك الحقوق الفكرية للأجانب في مصلحتها [1]
4. مشكلة الفساد في كثير من المقاطعات الصينية بالإضافة إلى محدودية الوسائل المسخرة لموظفي إدارات تفعيل الحماية علاوة ة على قلة تدريب الإطارات المختصة والقضاة وعدم الوعي العام بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية للمنتجات المقلدة [2]
5. الحمائية : سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى الإدارات المحلية، ويتفاقم الوضع مع انتقال هذه الظاهرة إلى المحاكم، حيث تعتمد هذه الأخيرة في تغطية مصاريفها الاعتيادية ودفع أجور القضاة على تمويل الحكومات المحلية التي تعمد إلى الضغط على القضاة وحملهم على إصدار أحكام غير منصفة وتأو يل القوانين بما يخدم المصلحة المحلية، حتى وإن كان ذلك ضد مصلحة حملة الحقوق، يحدث هذا على الرغم من تشديد المحكمة العليا في بكين على ضرورة السهر على حماية الحقوق، ولا يفرق الشعور الحمائي في هذا التصرف السلبي بين الأجانب وبين الصينيين المنتمين إلى مقاطعات صينية أخرى حيث يعتبرون جميعهم أجانبا، وقد يتخذ الشعور الحمائي شكلا آخر عندما ترفض السلطات المحلية تنفيذ أحكام قضائية ضد موطنيها في حالة صدورها عن محاكم تابعة لمقاطعة صينية أخرى.

[1] economic analytical unit, department of foreign affairs and trade, Australian government, unlocking China's services sector (Australia: common wealth of Australia, 2005) P 48, Clarke, op, city, P 34.

[2] Economic analytical unit.OP, city, P 48.

6. إن غرامة التعدي على الحقوق تحسب على أساس قيمة الموارد المنتهكة التي تم حجزها وليس حسب قيمة المنتجات الأصلية، مما يجعل مبلغ الغرامة المفروضة أقل من القيمة التي من المفترض تحملها من طرف المنتهك.
7. ارتفاع تكاليف الحماية القضائية: تبلغ هذه التكاليف في المحكمة الشعبية العليا 60 ألف دولار أمريكي قبل بداية البحث الذي تكون آجاله غير محددة بتاريخ معين، بالإضافة إلى الازدواجية وعدم التناسق في تفسير القوانين بين المحاكم في الحكومات المحلية، إما عن جهل بسبب قلة الخبرة أو عن تردد خوفا من العقوبة التي يمكن التعرض إليها من طرف محاكم بكين في حالة الخطأ في تفسير مواد القانون وتطبيقها، وتطرح في المحاكم الصينية مشكلة قلة المتخصصين من محامين وقضاة، باعتبار أن التنفيذ القضائي للحقوق الفكرية حديث العهد مقارنة بالقوانين الغربية، إذ يعود تاريخ انطلاقه إلى 1980 مما يجعل الوقت مبكرا للوصول إلى نظام قضائي متكامل في هذا المجال.

المبحث الثالث: سياسة الصين لحماية الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي

تواجه الصين تحديات كبيرة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وهذا في ظل التطور السريع والهائل لاقتصادها الرقمي، وهنا يمكن الحكم على مدى تأقلمها مع هذا التطور من خلال التدابير المتخذة من طرف الدولة الصينية ومدى ايجابية النتائج المحققة وكذا الاستراتيجية المستقبلية المسطرة من قبلها فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الأول: التدابير المتخذة لحماية الملكية الفكرية والنتائج المحققة في الصين

تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث نشرت في أو اخر سنة 2016 وثيقتين مهمتين مبنيتين على مبدأ تعزيز التصميم التنازلي لتطوير العمل المتصل بالملكية الفكرية إحداهما الخطة الوطنية الخماسية الثالثة عشر (2016_2020) بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها، التي تحدد أهداف التنمية والمهام والتدابير الرئيسية في مجال الملكية الفكرية للفترة بين عامي 2016 و2020 والأخرى هي الخطة العامة الخاصة بالإصلاح الرائد للإدارة الشاملة لحقوق الملكية الفكرية، والمصممة لدعم التنمية التي يوجهها الابتكار، حيث تدمج بفعالية جميع عناصر العمل المتعلقة بالملكية الفكرية وتهدف إلى ابراز الآثار الشاملة لمختلف أشكال حقوق الملكية الفكرية، كما تم إدراج الأحكام المتصلة بالملكية الفكرية رسميا في الأحكام العامة للقانون المدني.

الفرع الأول: التدابير المتخذة لحماية الملكية الفكرية

أولا: قبل اقرار قانون الاستثمار الأجنبي

تم تناول 40000 قضية من قضايا البراءات عبر مسار التنفيذ الإداري مما يمثل زيادة من سنة إلى أخرى بنسبة 36,5 %، وإلى رفع 28000 قضية من قضايا التعدي على العلامات التجارية وتقليدها والتحقيق فيها، وشن الحملة الخاصة المدعوة " SWORDNET" لمكافحة حالات التعدي والتقليد على الأنترنت، والسعي النشيط من قبل الحكومة الصينية للتصديق على البرامج الحاسوبية.

كما تلقت الصين من جانفي إلى أوت 2017: 806000 طلب براءة أي بزيادة نسبتها 5,7%، كما تم إيداع 3,36 ملايين طلب لتسجيل العلامات التجارية وتلقي 21600 طلب دولي بناء على معاهدة التعاون ن بشأن البراءات في النصف الأول من سنة 2017 بزيادة نسبتها 16% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016.[1]

وقد اعتبرت الحكومة الصينية حماية الملكية الفكرية كواحدة من التدابير الرئيسية الأربعة لانفتاح الصين، حيث شهد بداية عام 2018 إعادة هيكلة مكتب الدولة للملكية الفكرية في الصين (SIPO)، فنتج عن ذلك

[1] التقرير العام لسلسلة الاجتماعات السابعة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول، جنيف، 14 ديسمبر 2017، ص 04.

إدارة موحدة لأنواع مختلفة من حقوق الملكية الفكرية وهي البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وتصميمات الدوائر المتكاملة، وكذلك تحسين إدارة حق المؤلف وهذا ما عزز من كفاءة إدارة الملكية الفكرية في الصين إلى حد كبير، حيث تلقت الصين من جانفي إلى جوان **2018** ما يقارب **71500** طلب براءة و**3,586ملايين** تسجيل لعلامة تجارية، وتسلم المكتب **23000** طلب من طلبات معاهدة البراءات أي بزيادة نسبتها **6,3 %** مقارنة بالفترة نفسها من عام **2017**، كما بلغ العدد الإجمالي لتسجيلات حق المؤلف **2,73 مليون** تسجيل.[1]

ثانيا : بعد اقرار قانون الاستثمار الأجنبي

كما أقرت الصين منذ بداية عام **2019** قانون الاستثمار الأجنبي وعدلت قانون العلامات التجارية، كما أدرجت التعويضات العقابية على جرائم التعدي على الملكية الفكرية لتعزيز حمايتها، مع تحسين جودة عمليات الفحص وكفاءتها لتلبية احتياجات الابتكار والجهات الفاعلة في السوق، حيث تلقت الصين من جانفي إلى جوان **2019**، ما عدده **649000** طلب براءة و**341000** طلب تصميم و**3,438 ملايين** طلب تسجيل لعلامة تجارية، كما تم إيداع **24000** طلب بموجب معاهدة البراءات أي بزيادة بلغت **4,9** مقارنة بنفس الفترة من عام **2018**، كما أن عدد طلبات تسجيل حق المؤلف قد بلغ **3,5 مليون** طلب.[2]وهذا ما جعل عام **2019** محطة غير عادية في تاريخ الملكية الفكرية في الصين، حيث حدث ما كانت تتوقعه دوائر الابحاث الاقتصادية منذ نحو عقد من الزمن، فقد صعدت الصين مدفوعة بالابتكار في قطاع التكنولوجيا إلى المركز الأول عالميا من حيث عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتغلبت بذلك على الولايات المتحدة الامريكية، حيث تعد الصين الدولة الوحيدة التي قدمت سنويا أكبر عدد طلبات براءات الاختراع منذ دخول " معاهدة التعاون ن بشأن البراءات الدولية" حيز التنفيذ في عام **1974**، بنسبة **43,4 %** من مجمل البراءات المقدمة، ولهذه الأرقام دلالات بالغة الأهمية وتوشر إلى سياق عام ومناخ داعم للبحث والتطوير في الصين، حيث ترسخ موقع الصين في مجال جديد هو الابتكار والابداع بدلا من مجرد كونها " مصنع العالم " ولطالما حاولت دول كبرى التقليل من قيمة النمو الاقتصادي الصيني واعتبارها دولة تسرق الأفكار بدلا من ابتكارها، إلا أن الصين أثبتت قوتها خاصة على الصعيد التكنولوجي الذي تعتبره القيادة الصينية أيقونتها الاقتصادية وقوتها العالمية الضاربة.

وفي إطار تكييف القانون الصيني لحق المؤلف مع المعاهدات الدولية، تم إصدار القرار المؤرخ في 11 نوفمبر **2020** للجنة الدائمة التابعة للمجلس الشعبي الوطني بشأن تعديل قانون حق المؤلف لجمهورية

[1] التقرير العام لسلسلة الاجتماعات الثامنة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول، جنيف، 7 ديسمبر2018، ص 06.

[2] التقرير العام لسلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول جنيف، 13 ديسمبر 2019، ص 08.

الصين الشعبية، والذي دخل حيز تعزيز الحماية التي يتمتع بها أصحاب حق المؤلف، لاسيما فيما يتعلق بالقرصنة الرقمية، وتشمل التعديلات جملة أمور من بينها:

1. إعادة تعريف المصنفات وأنواع المصنفات، حيث تم توسيع نطاق حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة المرتبطة بالتسجيلات الصوتية وحقوق البث، وأضيفت أحكام ذات صلة بالاستنساخ المرقمن للمصنفات.
2. إتاحة معايير جديدة لاحتساب تعويضات الأضرار برفع التعويضات القانونية إلى 5 ملايين بوان والحد الأدنى إلى **500** يوان، وإدخال تعويضات جزائية لتعزيز التكلفة الناتجة عن التعديات، والسماح للمحاكم بمنح تعويضات جزائية تعادل مبلغ التعويضات العادية ولكن ليس أكثر من خمس مرات للتعديات المتعمدة والكيدية.
3. اسناد صلاحيات تحقيقية إضافية إلى السلطات حق المؤلف عند التحقيق في المخالفات المشتبه بها.
4. السماح لأصحاب حق المؤلف باتخاذ تدابير الحماية التكنولوجية من أجل حماية حقوق المؤلف الخاصة بهم والحقوق المجاورة.

كما دخل القرار المؤرخ في 17 أكتوبر **2020** للجنة الدائمة التابعة للمجلس الشعبي الوطني بشأن تعديل قانون البراءات لجمهورية الصين الشعبية حيز التنفيذ في 01 جوان **2021**، وتشمل التعديلات جملة أمور من بينها:

1. زيادة التعويضات المترتبة على التعدي على البراءات، بهدف ردع التعديات عن طريق إدخال تعويضات جزائية ورفع التعويضات القانونية وتحويل عبء إبراز الادلة فيما يتعلق بالتعويضات.
2. إقرار تمديد إضافي للمدة الخاصة ببراءات المستحضرات الصيدلانية، إما لتعويض الوقت الطويل الذي تستغرقه إجراءات الموافقة على الأدوية وإما بسبب تأخيرات مفرطة قد تنجم عن إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية خلال فحوص البراءات.
3. إنشاء نظام ترخيص مفتوح للبراءات تديره إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية.
4. تعزيز الحماية في مجال براءات التصاميم وتمديد مدتها إلى **15** سنة.
5. تزويد الجمهور بالمعلومات والخدمات المتعلقة بالبراءات من أجل زيادة معرفته بالخدمات القائمة فضلا عن المعرفة بفائدة المعلومات التقنية وبأهمية المعلومات المتعلقة بالبراءات في السوق.
6. تعزيز التنفيذ الإداري للبراءات الذي من شأنه زيادة عدد الحالات التي يلتمس فيها التنفيذ الإداري.

7. مواءمة التقاضي في قضايا التعدي على البراءات مع أصول المحاكمات المدنية الجديدة المعدلة في عام **2017**، فيما يتعلق بجملة أمور منها تغيير مدة قانون التقادم لإيداع دعاوى البراءات من سنتين إلى ثلاث سنوات.

الفرع الثاني: النتائج المحققة

أولا : استنادا إلى الأرقام المنشورة من قبل المراكز المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، تبين أنه في الوقت الذي كانت براءات الاختراع المقدمة عالميا إلى مكتب براءات الاختراع الأوروبي " EPO" في عام 2020 تسجل انخفاضا بنسبة 0,7 % مقارنة بعام 2019، كان عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المقدمة من الصين يشهد ارتفاعا إلى 13432 براءة، مسجلا بذلك نموا بنسبة 9,9 % مقارنة بعام 2019، وهذا رغم جائحة كورونا التي فرضت الإغلاق الكامل لأشهر في الصين وباقي دول العالم، وهوما دفع رئيس مكتب براءات الاختراع الأوروبي أنطونيو كامبيدينوس إلى وصف نمو طلبات تسجيل براءات الاختراع الصينية بالقوي خصوصا على المستوى التكنولوجي مقارنة بأهم الدول المعروفة في مجال الابتكارات والاختراعات كالولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا.

أما الويبو فأوضحت بأن الصين كانت أكبر مصدر لطلبات براءات الاختراع الدولية على مستوى العالم في 2020 للعام الثاني على التوالي، مرسخة تقدمها على الولايات المتحدة الأمريكية، وحققت الصين زيادة في عدد طلبات البراءات بنسبة 16,1 %مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مقابل 3% فقط في الولايات المتحدة، وقد أو ضحت الويبو في بيان لها بأن شركة هواوي الصينية تقدمت بأكبر عدد من براءات الاختراع في عام 2020 وهذا للسنة الرابعة على التوالي، حيث قال المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو" دارين تونغ إن ارتفاع طلبات براءات الاختراع كان جزء من توجه طويل الأمد تبنته قارة آسيا بشكل عام.

وتعتبر شركة هواوي قاطرة الاقتصاد الرقمي الصيني، حيث احتلت المرتبة الخامسة في قائمة أكثر الشركات الكبرى إنفاقا على البحث والتطوير على مستوى العالم، وهذا في عام 2019 حسب تقرير" مؤشر الانفاق على البحث والتطوير الصناعي التابع للاتحاد الأوروبي "، ويضم هذا التقرير أكبر 2500 شركة على مستوى العالم في مجال الاستثمار بالبحث والتطوير، ونتيجة لمتابعة تركيزها على الاستثمار الكبير في هذا المجال ورغم الضغوط الأمريكية، إلا أن شركة هواوي تمكنت من تعزيز ريادتها العالمية في وصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتابعت توفير ابتكاراتها المتقدمة خصوصا في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة، وتطوير تقنيات الجيل الخامس والذي استثمرت فيه الشركة مبلغ وصل إلى 4 مليار دولار أمريكي منذ عام 2009، وهو استثمار يفوق اجمالي استثمارات الشركات الكبرى الرئيسية في الولايات المتحدة وأو روبا

مجتمعة في تقنيات الجيل الخامس، وبدأت هواوي أبحاث الجيل الخامس في عام 2009، حيث قدمت ما مجموعة 23600 مساهمة إلى " مشروع شراكة الجيل الثالثث3GPP " المسؤول عن المعايير والمقاييس الخاصة بالجيل الخامس، وفي عام 2021 نشرت شركة هواوي تقريرا جديدا عن الابتكار والملكية الفكرية في منتدى " حماية الملكية الفكرية ودعم " المسؤول عن المعايير والمقاييس الخاصة بالجيل الخامس، وفي عام 2021 نشرت شركة هواوي تقريرا جديدا عن الابتكار والملكية الفكرية في منتدى " حماية الملكية الفكرية ودعم الابتكار" قالت فيه إنها أصبحت واحدة من أكبر الشركات التي تمتلك براءات الاختراع على المستوى العالمي من خلال الاستثمار المتواصل في الابتكار، وبحلول نهاية عام 2020، كان لدى هواوي أكثر من 100 ألف براءة اختراع في أكثر من 40 ألف مجموعة من براءات الاختراع في العالم، ونتيجة لهذا التقدم المستمر فإن الشركة تمتلك نحو3367 مجموعة من براءات الاختراع في هذا المجال، وهذا ما سمح لها بحسب رئيس قسم حقوق الملكية الفكرية في الشركة جيسون دينغ بتحقيق عائدات تتراوح ح ما بين 2019 و2021، واللافت في هذا السياق، أن الولايات المتحدة الأمريكية التي منعت استخدام تكنولوجيات الصين في مجال الجيل الخامس، ستدفع للشركات الصينية مقابل استخدام التكنولوجيات التي تمتلك حقوق براءات اختراعها، وقد بدأت هواوي عمليا بفرض رسوم على عمالقة الهواتف النقالة مثل آبل وغيرها لقاء الحصول على مجموعة براءات اختراع تكنولوجيا الجيل الخامس اللاسلكية 5G، مما قد يؤدي إلى انشاء مصدر ربح مستدام لها، حيث بدأت بالتفاوض ض في شأن الاسعار والترخيص المتبادل المحتمل مع ايفون وسامسونغ وصولا إلى توسيع التفاوض ض حول ترخيص استخدام براءات الاختراع لدى عشرات الشركات العالمية الكبرى، كما أبلغت هواوي شركة الاتصالات الأمريكية " فيرايزون " يتعين عليها دفع رسوم الترخيص لأكثر من 230 من براءات الاختراع، حيث تسعى هواوي للحصول على أكثر من مليار دولار.

ثانيا: أرباح أهم المنصات الرقمية في الصين (الوحدة مليار دولار)

الشكل الثالث: أرباح المنصات الرقمية في الصين

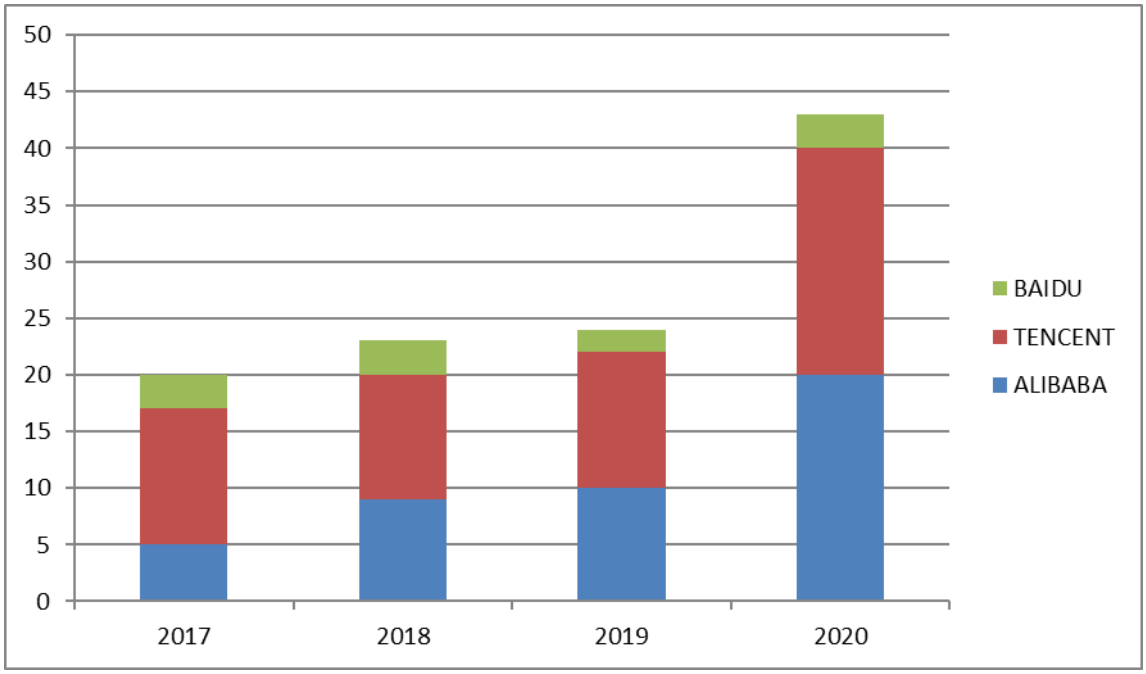

تقرير الأونكتاد حول الاقتصاد الرقمي 2021 ص27

نلاحظ من الشكل أن أرباح أكبر المنصات الرقمية في الصين قد ازدادت منذ 2017، خاصة في 2020 وهذا في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، حيث أن أهم ثلاث منصات رقمية صينية حققت ارتفاعا بـ 37% من دخلها الصافي، والذي ارتفع من 20 مليار دولار في 2017 إلى 27 مليار دولار في 2019، ليصل إلى 48 مليار دولار في 2020 بزيادة قدرها 78 % مقارنة بـ 2019.

هذه الأرباح أدت إلى توجه المستثمرين نحوهم مما أدى إلى ارتفاع أسهم هذه الشركات في البورصات، حيث أن نسبة نمو قيمة الأسهم ارتفعت بـ 3 أضعاف في بورصة نيويورك في الفترة الممتدة من 1 اكتوبر 2019 إلى 21 جانفي 2021 لتبلغ 57 %(**ALIBABA**)، 113 % (**TENCENT**)، 147 % (**BAIDU**)، وحسب نفس التقرير فإن النجاح الاستثنائي للصين في بناء القطاع الرقمي الوطني يعود لعدة عوامل أهمها[1]

-محدودية المنافسة الاجنبية في السوق الصينية

-الحجم الكبير للسوق الداخلية

-الاستثمارات الاستراتيجية الضخمة في المجال الرقمي سواء العمومية منها أو الخاصة.

-التساهل في تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية

حيث يرى معدي هذا التقرير بأن الصين تتوفر على ترسانة قانونية خاصة بالملكية الفكرية ومكيفة مع القوانين الدولية، إلا أن الحكومة الصينية تتعمد التساهل في تطبيقها، وهذا خدمة لمصالح شركاتها الناشطة

[1] تقرير الأونكتاد حول الاقتصاد الرقمي 2021، ص 114.

في الاقتصاد الرقمي، لذا تم ادراجه كعمال من عوامل تطور الاقتصاد الرقمي الصيني، وهذا إضافة إلى الاستثمارات العمومية الضخمة في التكنولوجيا الرقمية للجيل الجديد مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء، والتسهيلات التي تمنحها لمؤسساتها لولوج الاسواق الجهوية.

ووفقا لآخر التقارير والاحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، فقد قامت الصين ببناء أكبر شبكة ألياف ضوئية وشبكة الجيل الرابع (**4G**) في العالم، ويتجاوز ز عدد وصلات **5G**حاليا 200 مليون، كما بلغت إيرادات أعمال البرمجيات في عام 2020 (8,16) تريليون يوان بزيادة سنوية قدرها 13,3 **%**، كما تمتلك الصين أكثر من 80 منصة انترنت صناعية، وتجاور ز عدد الأنواع المختلفة من التطبيقات الصناعية 350000، حيث قامت ثلاث شركات اتصالات مركزية ببناء أكثر من 700 ألف محطة قاعدية **5G**، كما قامت شركة **COMAC** ببناء أو ل مصنع متصل بالكامل بتقنية **5G** في الصين.

المطلب الثاني: التحديات الراهنة والاستراتيجية المستقبلية لحماية الملكية الفكرية في الصين

تواجه الحكومة الصينية انتقادات كبيرة من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال حماية الملكية الفكرية، وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الصين في هذا المجال.

الفرع الأول: التحديات الراهنة لحماية الملكية الفكرية في الصين

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات للصين فيما يخص القوانين المتراخية في حماية الملكية الفكرية والتي تكلف الولايات المتحدة الأمريكية 600 مليار دولار أمريكي سنويا، في صور سلع مقلدة وبرامج حاسوب منسوخة وسرقة الأسرار التجارية، حيث أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربع بين 2013 و2017 تصل إلى 1.2 تريليون دولار حسب تقديرات الحكومة الأمريكية، فعند انتقال الشركات الأمريكية إلى الصين للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة تكون الكلفة نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

وقد واصلت الولايات المتحدة ضغطها على الصين، مما أدى إلى اشعال حرب التعريفات الجمركية، حيث أدرجت الولايات المتحدة عام 2018 أكثر من 1300 سلعة من الصادرات الصينية لتخضع للرسوم الجمركية، وكان رد الصين بفرض رسوم جمركية على 128 منتجا مستوردا من الولايات المتحدة، وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفرض تعريفة جمركية بنسبة 25% على 50 مليار دولار من الصادرات الصينية أوائل جويلية 2018 وفرض تعريفة إضافية بنسبة 10 % على الواردات من الصين مقابل 200 مليار دولار إضافية في حال ردت الصين، وقد ردت الصين فعلا بتعريفات جمركية طالت 50 مليار دولار من البضائع الأمريكية

وفي شهر سبتمبر من نفس العام أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تعريفة جمركية بنسبة 10% على البضائع الصينية بقيمة 200 مليار دولار ستبدأ في الرابع والعشرين من الشهر نفسه لتصل إلى 25%بحلول نهاية العام، كما هددت بتعريفات إضافية بقيمة 267 مليار دولار على الواردات إذا اتخذت الصين تدابير انتقامية، وقد ردت الصين بفرض رسوم بنسبة 10% على الواردات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي.

- وفي نهاية عام 2018 تم الإبلاغ عن تأجيل الزيادات المتوقعة في التعريفات من قبل الجانب الأمريكي، وهذا للبدء في مفاوضات مع الصين لمدة ثلاثة أشهر حول التغيرات الهيكلية في نقل التكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية، لكن المحادثات لم تأتي بنتيجة بينهما من جديد، حيث أدرجت الإدارة الأمريكية شركة هواوي الصينية في قائمتها السوداء والتي تحضر على الشركات الأمريكية

التعاون مع الشركة الصينية في مجال نقل المعدات والبرامج والخدمات الفنية دون موافقة مسبقة من وزارة التجارة الامريكية1، ولكن الرد جاء من الصين بعد أن أصدرت السلطات القضائية الصينية قرار يحضر بيع العديد من هواتف أيفون الأمريكية على أراضيها

الفرع الثاني: الاستراتيجية المستقبلية لحماية الملكية الفكرية في الصين

تعمل الحكومة الصينية على بذل المزيد من الجهود في قطاع حقوق الملكية الفكرية لتقديم خدمة أفضل لنمو المجالات الجديدة وأشكال الأعمال الجديدةخلال فترة الخطة الخماسية الرابعة عشر (2021 _ 2025)، مركزة على محاورها الكبرى والمتمثلة في:

أولا :قيام الإدارة الوطنية للملكية الفكرية **(NIPA)** بإجراء دراسة وممارسة معمقة في الانترنت والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الجديدة وأشكال الأعمال الجديدة.

ثانيا: بذل جهود متنوعة لفحص البراءات وحماية بيانات حقوق الملكية الفكرية وحماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالأنترنت والتعاون ن الدولي لحقوق الملكية الفكرية في فترة (2021 _ 2025).

ثالثا: عمل الإدارة الوطنية للملكية الفكرية على إتاحة الفرصة الكاملة لوظيفة التعزيز الثنائي الاتجاه لفحص البراءات في تعزيز الابتكار والتطبيق، والعمل على تحسين قواعد الفحص في المجالات الناشئة لتعزيز الاختراقات في التقنيات الأساسية وتطبيقاتها الصناعية.

رابعا: تعزيز تنفيذ مشروع حماية حقوق الملكية الفكرية للبيانات، والدفع بالبحث التشريعي إلى الأمام مع وضع قواعد في هذا القطاع، ويستهدف الحماية الفعلية للبيانات واستخدامها لضمان الخصوصية الشخصية والأمن القومي.

خامسا: عمل سلطات حقوق الملكية الفكرية الصينية على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الأنترنت وتسهيل التنمية المتكاملة للقطاع عبر الأنترنت وخارجه لمواجهة التحديات الجديدة في عصر المعلومات.

سادسا: العمل على تعزيز التعاون ن الدولي في مجال حقوق الملكية الفكرية في مجالات وأشكال تجارية جديدة، بالإضافة إلى وضع القواعد الدولية للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الجديدة الأخيرة، تعمل التقنيات الجديدة وأشكال الأعمال الجديدة في مجال الانترنت والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والقطاعات الناشئة الأخرى على إعادة تنظيم عوامل الانتاج العالمية الأساسية وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي، إنها تغير نمط المنافسة العالمية"، وتجدر

[1] هناء عبد الغفار حمود، النزاع التجاري الأمريكي الصيني، الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالميا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، سبتمبر 2021، ص 190.

الإشارة إلى أن الحجم الصناعي لاقتصاد الصين قد بلغ 39,2 تريليون يوان صيني عام 2020، وهوما يمثل 38,6**%** من الناتج المحلي الاجمالي، حيث أدت جائحة كوفيد19 إلى تسريع وتيرة تطور الاقتصاد الرقمي، وتم دمج التسوق عبر الانترنت والتعليم عبر الانترنت والعمل عن بعد والرعاية الصحية الذكية، فضلا عن التقنيات الجديدة وأشكال الأعمال الأخرى بعمق في عمل الناس وحياتهم اليومية، مما ساهم في انعاش التنمية الاقتصادية عالية الجودة، وصرح شن بـ : " تقترح التقنيات الجديدة وأشكال الأعمال متطلبات جديدة لأعمال حماية حقوق الملكية الفكرية في المجالات الرقمية، لذلك يجب علينا تفصيل اللوائح واجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية لضمان تطبيق بيانات مستدام وفعال ".

سابعا: وتسعى الصين من خلال خطتها لحماية حقوق الملكية الفكرية وأعمال التطبيق لفترة الخطة الخماسية الرابعة عشر (2021 _ 2025) إلى تحقيق أهداف جديدة تشمل الحماية والتطبيق والخدمات والتعاون ن الدولي لقطاع حقوق الملكية الفكرية، حيث حددت الصين أهدافا متعددة في المؤشرات الرئيسية لأعمال حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، بعض هذه الأهداف تتمثل في أن يصل عدد براءات الاختراع الصادرة في الخارج إلى **90ألف**، وتشكل القيمة المضافة للصناعات كثيفة براءات الاختراع وصناعات حق المؤلف **13%** و**7,5%** من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.

خلاصة الفصل الثاني:

نلاحظ مما سبق بأن الحكومة الصينية وفي ظل التطور المذهل لاقتصادها الرقمي تولي أهمية كبيرة لقطاع الملكية الفكرية، حيث تعمل على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وكذا السعي إلى تكوين بيئة أعمال تجارية سليمة ومبتكرة مع احترام قيمة الملكية الفكرية وهذا بتحسين القوانين واللوائح ذات الصلة بشكل شامل.

الخاتمة العامة

تعالج هذه الدراسة حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الاقتصاد الرقمي، وقد تم تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين باختيار جمهورية الصين الشعبية كحالة باعتبارها مناخا للتطور التكنولوجي وجرائم انتهاك الحقوق الفكرية على حد سواء.

ومن خلال الدراسة يتضح جليا أن جذور الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية تعود إلى القرن الخامس عشر ميلادي، إلا أن هذا الموضوع عاد ليطرح نفسه بقوة مع نهاية القرن العشرين، حيث ارتبط ارتباطا وثيقا مع التطور التكنولوجي، والذي أصبح الميزة الأساسية للاقتصاد العالمي الجديد، وظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، مما دفع إلى محاولة توفير حماية أكبر للتكنولوجيا من أخطار التقليد والقرصنة والاستخدام غير المشروع.

كما أصبح الاقتصاد الرقمي اليوم مؤشرا مهما على مدى تطور اقتصاد أي دولة في العالم، فالأمر الذي استوجب من الدول تبني بحوث ودراسات على وقف ما يتناسب مع اقتصاداتها وتكييف قوانينها لتقليل التحديات التي تواجهها في قطاع حماية الملكية الفكرية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات المميزة للاقتصاد الحديث.

ولحماية المجهودات البحثية والابداعية وضمان استمراريتها تم ادراج موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات التجارة الدولية التي أفضت إلى استحداث اتفاقية تربس، التي تعد من أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت كافة الدول المنظمة إليها مجبرة على حماية الاصناف المختلفة لحقوق الملكية الفكرية تحت معايير موحدة من حيث المواضيع المشمولة بالحماية وآلياتها، وهذا لإجبار الدول الضليعة في التقليد على حماية الحقوق الفكرية خاصة للأجانب، وتعد الصين من أكثر الدول إثارة للجدل في هذا السياق.

- ✓ **نتـــائج الفرضيـــات**

لقد تبين من خلال الاحصائيات الواردة في هذه الدراسة أن الاقتصاد الرقمي الصيني هو الاقتصاد المتطور وليس الاقتصاد الرقمي العالمي

أن الصين تقدمت تقدما هائلا طرأ على تحول الصين الرقمي، ومن المنتظر أن تستمر هذه العملية، بل وتتسارع في السنوات المقبلة ولاسيما بفضل الاستثمارات التي تخطط لها الحكومة في مشاريع البنية الأساسية الجديدة، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس من الاتصالات ومراكز البيانات، وهذا ما أدى إلى ظهور حاجة أكبر لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهذا ما أدركته القيادة الصينية، حيث وإضافة إلى تكييف قوانينها في هذا المجال مع اتفاقية تربس الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

عمدت الحكومة الصينية إلى اصدار وتعديل قوانينها الداخلية من أجل تعزيز الحقوق التي يتمتع بها أصحاب الملكية الفكرية بكل أصنافها.

- ✓ **نتـــائج الدراسة**

1_ إن اهتمام الدول بمسائل حماية حقوق الملكية الفكرية ازداد بشكل كبير بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وظهور اتفاقية تربس، وما صاحبها من ثورة معلوماتية وتكنولوجية وتحول الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد رقمي.

2_ إن امتلاك القوة الرقمية يؤدي إلى اقتصاد رقمي قوي وهذا ما يسمح بتعزيز مكانة الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهذا ما جعل الدول خاصة المتقدمة منها تعمل على تطوير المتغير التكنولوجي والذي أصبح عامل قوة للدول، إذ تعد الصين من الدول الرائدة عالميا في مجال البحث والتطوير.

3_ يقع الاقتصاد الرقمي الصيني في نقطة حاسمة من التحول من المتغير الكمي إلى التغير النوعي، إذ تعمل الصين على توسيع وتعزيز الاقتصاد الرقمي من جانبين: الأول في تسريع التصنيع الرقمي من أجل تعزيز الصناعات الجديدة والاشكال والانماط الصناعية الجديدة، والثاني في تعزيز رقمنة الصناعات، حيث يتم استخدام تقنيات جديدة وتطبيقات جديدة للأنترنت لتحويل الصناعات التقليدية بطريقة ذات اتجاه متكامل وسلاسل متكاملة.

4_ إن توسع الاقتصاد الرقمي الصيني وما ينتج عنه من تحديات جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية، جعل واضعي السياسات الصينيين يتخذون خطوات فعالة لحمايتها من خلال تكييف اللوائح والقوانين، وجعلها أكثر ملائمة مع التغيرات الجديدة الناجمة عن الاقتصاد الرقمي.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

1- المصنفات الرقمية لا تشكل طائفة جديدة من المصنفات المحمية بموجب قانون حق المؤلف، وإنما يتعلق الأمر بشكل أو طريقة جديدة للتعبير عن المصنفات بشكل رقمي.

2- المصنفات الرقمية و الالكترونية يشتركان في كونهما ملفات الكترونية تصدر من خلال أحد برامج الحاسب الآلي، فعند معالجة الثانية تقوم الأولى بتحويل المعلومات إلى أرقام لتبث، و تقرأ الكترونيا في الشكل الرقمي، و تتاح على الانترنت في حيز تخيلي افتراضي من خلاله أو على وسائط متعددة، و ليس لها مكان مادي ملموس في الواقع، و لكن يمكن إبرازها بصورة مادية تخرج للوجود بواسطة الطباعة مثلا، و في الغالب يكون وصف المصنف بأنه الكتروني أعم و أشمل من المصنف الرقمي، حيث يزيد الأول عن الثاني أن له أصل مادي في صورة ورقية في كثير من الأحيان.

3- شروط إسباغ الحماية القانونية على الإنتاج الذهني بحيث يكون مصنفا جديرا بالحماية لم تتغير تسميتها أو ماهيتها في ظل البيئة الرقمية، فالعمل الفكري سواء في ظل البيئة الرقمية أو خارجها محمي متى توافرت به شروط حماية المصنف من أصالة، وتجسيد محسوس للمصنف، إلا أن بعض هذه المتطلبات قد لحقتها بعض التغيرات حتى يتلاءم ويتوافق تطبيقها في هذه البيئة الرقمية.

4- لقد أثرت البيئة الرقمية على مفهوم الأصالة فغيرت من مضمونها، فقد أضحى واضحا أن مفهوم الأصالة في الاتجاه اللاتيني، قد بات يتراجع تدريجيا عن اعتناق المفهوم الضيق للأصالة والقائم على العنصر الذاتي والشخصي متجها إلى ميدان أوسع في تفسير هذا الشرط، ليبدأ بتبني المعيار الموضوعي المتبع في الدول الأنجلوسكسونية كأساس لتحديد هذا المفهوم.

5- إن ظهور الحاسب الآلي والثورة الرقمية التي رافقته قد ألقت بظلالها على شرط التجسيد المادي المحسوس للمصنف، بحيث ترتب عليه ظهور وسط جديد للمعلومات يختلف جذريا عن الوسط التقليدي السائد حتى بداية التسعينات، وأدى إلى ظهور أشكال جديدة وعديدة لتثبيت المصنف في البيئة الرقمية

غيرت من شكل وأسلوب إخراج وعرض المصنفات، فغدا الأمر يتعلق بمنظومة بيانات يتم نشرها على الإنترنت

ويمكن نسخها ونقلها وتحويلها بسهولة وسرعة فائقة.

✓ **آفاق الدراسة:**

- ضمان حماية فعالة لحقوق المؤلف في المحيط الرقمي خاصة ما تعلق منها بالحماية التكنولوجية.
- تحديد وتدقيق بعض المفاهيم التي يتضمنها قانون حقوق المؤلف بشكل يتماشى مع المصنفات الرقمية، لا سيما ما تعلق منها بمفهوم الابتكار وكذا الأسلوب التعبيري.

قائـمة المـراجـع

I. الكتب:

1- . أنطوان برونيه، جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016،

2- باسم غدير ، اقتصاد المعرفة، " الابداع من الكيلوغرام إلى الكيلوبايت من الاقتصاد الفيزيائي إلى الاقتصاد الرقمي من (الطلب ثم العرض) إلى (العرض ثم الطلب)، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا،

3- جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، المكتبة الوطنية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،

4- خوري أمين: أساسيات الملكية الفكرية، الكتاب الأساسي للجميع، مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية للولايات المتحدة، 2005،

5- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010،

6- زياد مرقد، الملكية الفكرية والعصر الرقمي، الاسكندرية، مجموعة طلال أبو غزالة، 2008،

7- صفاء عبد الجبار الموسوي، الاقتصاد الرقمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017،

8- علي محمد الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 2020،

9- فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004،

II. البحوث الجامعية:

1. . شيخة ليلى، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية واشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007،

2. فيان فاروق الجزراوي ي، تطورات الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على مكانة الدول في النظام العالمي، جامعة النهرين، العراق، 2021،

III. المداخلات والملتقيات:

1- أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية السياسات الصناعية وسياسات القدرة الانتاجية للاقتصاد الرقمي، مذكرة من ، جنيف، الدورة 65، جوان 2018،

2- أمين حواس، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 27، 2017،

3- حجازي محمد، الملكية الفكرية في مجتمع المعلومات، المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات، مص، ب.ت،

4- حسن جميعي، حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي، ورقة عمل قدمت في الدورة التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين (13_ 16 ديسمبر 2004) بتنظيم وزارة الخارجية المصرية بالتعاون ن مع الويبو

5- حسن ياسر محمد، الملكية الفكرية واقتصاد المعلومات والمعرفة، دراسة تأصيلية، مركز اتحاد المحامين العرب للتحكيم، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر 2009،

6- رياض بن ناصر الفريجي، تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، دراسة منشورة في المجلة العلمية لبحوث الاتصال الجماهيري لكلية الإعلام جامعة بني سويف، مصر، نوفمبر 2020،

7- شلبي إلهام: دليل حقوق الملكية الفكرية " معيار المصداقية والأخلاقيات" وحدة ضمان الجودة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان مصر 2010،

8- شلش محمد، حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون، مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 3، نابلس، مكتبة جامعة النجاح، 2007،

9- عاصم عبد المنعم أحمد، طريق الصين إلى الطاقة المتجددة، مركز البحوث الزراعية _ المعمل المركزي للمناخ الزراعي، وزارة الزراعة، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 42، جامعة اسيوط، مصر، جويلية 2015.

10- مهدي صالح دواي، عبد علي حسين، نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنولوجيا المعاصرة، مجلة جامعة جيهان، أربيل، العدد 2، سبتمبر 2018،

11- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، العدد 51، أبو ظبي،

IV. النشريات والمطويات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بحث عما هي الملكية الفكرية (2014)

نشرة حقوق الملكية الصادرة عن منظمة اليونسكو أفريل_ جوان 2006،

تصميم علامة تجارية مدخل للعلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الويبو، مطوية رقم (900 (A.

مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، تقدم جديد في حماية حقوق الملكية الفكرية (بكين، دار النجم الجديد، أفريل 2005)،

1المجلات والتقارير:

1- التقرير العام لسلسلة الاجتماعات الثامنة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول، جنيف، 7 ديسمبر 2018،

2- التقرير العام لسلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول جنيف، 13 ديسمبر 2019،

3- التقرير العام لسلسلة الاجتماعات السابعة والخمسون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، الملحق الأول، جنيف، 14 ديسمبر 2017،

4- تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية التابعة للإدارة البريطانية للتنمية الدولية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسات التنمية، لندن 2003.

5- حسام ابراهيم، علي صلاح، أحمد عاطف وآخرون، التقرير الاستراتيجي حالة الاقليم، التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018_2019، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (1)، 2018_2019

6- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 2012،

قائمـــــة المراجـــــع باللغـــــة الإنجليزيـــــة والفرنسيـــــة

1- ANDREW C. MERTHA "SHIFTING LEGAL AND ADMINISTRATIVE GOALPOSTS, CHINESE BUREAUCRACIES, FOREIGN ACTORS AND THE EVOLUTION OF CHINAS ANTI-COUNTER FEITING ENFORCEMENT REGIME"IN: NEIL J. DIAMANT, STANLYLUBMAN, KEVIN J.O BRIEN, ENGAGING THE LAW IN CHINA STATE, SOCIETY, AND POSSIBILITIES FOR JUSTICE, (STANFORD, CALIFORNIA, STANFORD UNIVERSITY PRESS, 2005,(
2- APEC PAPERS, PAPER N 2003 /IPEG 1 /006 (2003 ,(
3- BOSTON CONSULTING GROUP MARKET ANALYSIS, 2017BWINNING IN IOT, IT'S ALL ABOUT THE BUSINESS PROCESS.
4- CHINA'S WTO IMPLEMENTATION AND OTHER ISSUES OF IMPORTANCE TO AMERICAN BUSINESS IN THE US CHINA COMMERCIAL RELATIONSHIP, US CHAMBER OF COMMERCE REPORT (WASHINGTON: UNITED STATES CHAMBER OF COMMERCE, SEPTEMBER 2006 ,(
5- DAOKUILI, D.2015, THE FUTURE OF THE CHINESE ECONOMY, INCHOW, G. AND PERKINS, D. (EDS), ROUT LEDGE HANDBOOK OF THE CHINESE ECONOMY, NEW YORK: ROUT LEDGE,
6- ECONOMIC ANALYTICAL UNIT, DEPARTMENT OF FOREIGN AFFAIRS AND TRADE, AUSTRALIAN GOVERNMENT, UNLOCKING CHINA'S SERVICES SECTOR (AUSTRALIA: COMMON WEALTH OF AUSTRALIA, 2005 (

7- ILIE, INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS AN ECONOMIC APPROACH, UNIVERSITY OF SILIN, ROMANIA, 2014
8- INTELLECTUALPROPERTY GUIDE 2004, (BEIJING, CHINA, BAKER AND, MACKENZIE, 2004 ,(
9- STEPHEN M. WALT, THE END OF THE AMERICQN ERA, THE NATIONAL INTEREST,2011

قائمة الملاحق

الجدول (1): مؤشرات الاقتصاد الرقمي للصين للمدة (1999 ،2018)

العام	الانفاق على البحث والتطوير % من GDP	مقالات المجلات العلمية والتقنية ألف	براءات الاختراع مليون	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي صادرات السلع)	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي واردات السلع)
1999	0,75	———	15626	———	———
2000	0,89	53064	25346	17,71	20,19
2001	0,94	70439	30038	20	21,01
2002	1,06	74015	39806	24,03	23,17
2003	1,12	86912	56769	27,69	24,05
2004	1,21	120362	65786	29,96	23,82
2005	1,31	165335	63485	30,72	25,28
2006	1,37	189949	122318	30,72	26,07
2007	1,37	215206	153060	29,34	24,55
2208	1,45	249048	194579	27,17	21,19
2009	1,66	286371	229096	29,65	24,55
2010	1,71	312516	293066	29,12	20,4
2011	1,78	326770	415829	26,76	18
2012	1,91	329015	535313	27,06	19,56
2013	2,00	359274	704936	27,42	20.55
2014	2,03	390396	801135	25,94	19,71
2015	2,7	407974	968252	26,56	23,35
2016	2,12	438348	1204981	26,5	23,76
2017	2,15	473438	1245709	27,07	22,72
2018	2,19	528630	1393815	———	———

الجدول من إعداد الباحثة فيان فاروق الجزراوي ي بالاعتماد على مؤشرات العلم والتكنولوجيا **(مؤشرات الاقتصاد الرقمي)**، البنك الدولي، للمدة: **1999، 2018.**

الجدول رقم 2: ملخص لأهم التعديلات التي عرفتها قوانين حقوق الملكية الفكرية في الصين

القانون والتنظيمات	تاريخ تنفيذ دخول حيز التنفيذ	وضعية التنفيذ	الوصف	النسخة القديمة للقانون والتنظيمات
النسخة الجديدة لقانون حقوق التأليف والملكية الفكرية	فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	معتمدة في 2001_10_27	60 فقرة معتمدة 10 فقرات جديدة 06 ملغاة 31 للمراجعة	56 مادة من قانون 1990 حول حقوق الملكية الفكرية
لائحة تنفيذ قانون حقوق المؤلف	فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 2002_09_15	ـــــــــ	ـــــــــ
قانون حماية البرمجيات	فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 2002_01_01	ـــــــــ	ـــــــــ
نسخة جديدة من قانون العلامات التجارية	فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	معتمدة في 2001_10_27	64 فقرة معتمدة 23 فقرة جديدة 02 ملغاة 20 للمراجعة	43 فقرة معتمدة و06 للمراجعة من قانون 1993 للعلامات التجارية 43 فقرة من قانون 1982 للعلامات التجارية
قانون تطبيق العلامات التجارية	فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 2002_09_15	ـــــــــ	ـــــــــ
نسخة جديدة من قانون براءة الاختراع	قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	معتمدة في 2000_08_25	69 فقرة معتمدة 05 فقرات جديدة 05 ملغاة 29 للمراجعة	69 فقرة معتمدة و14 فقرة للمراجعة من قانون 1992 69 فقرة من قانون 1984 لبراءة الاختراع

تفاصيل قواعد تطبيق قانون براءة الاختراع	قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 2001_06_01	ـــــــــ	ـــــــــ
قوانين حماية الأصناف الجديدة من النباتات	قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 1997_10_01	ـــــــــ	ـــــــــ
قانون ضد المنافسة غير العادلة	قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 1992_12_01	ـــــــــ	ـــــــــ
قانون تطبيق متكامل لتصميم التخطيط	قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	مفعلة في 2001_10_10	ـــــــــ	ـــــــــ

Source Shenanigan, China intellectual property regime and the WTO, P 4–5

تم بحمد الله